

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامیه
۱۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب بلامه بنجره علی

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۵۸۲۱



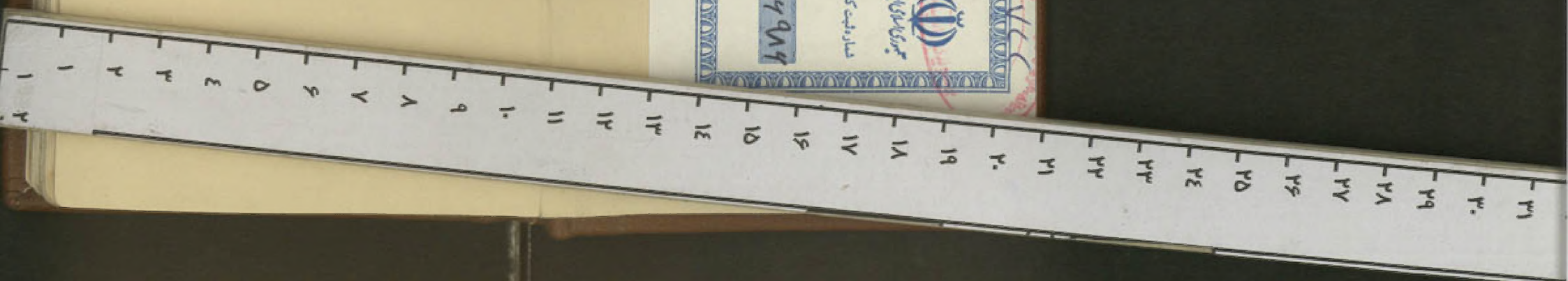
جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۶۹۸۴

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	بالم از پنجه صحرایی
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۱۵۸۲۱
شماره ثبت کتاب	۲۰۹۹۸۹
جمهوری اسلامی ایران	



والله اعلم
بالحق

۴۲۴

۱۹۵۵

۳۱
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

نمبر
۱۵۵

(۱۵۷)

۱۵۸۲۱

۳۴۸

۲۰۶۹۸۷

۷۶۸



واحد و شصت و هشت هزار و شصت و هشت
۳۴۸

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله الطاهرين وبعد
 فيقول الفقير إلى الله الغني محمد بن الحسن الحر العاملي قد التمس
 متى جماعته من الأحرار المؤمنين الطالبين للحق اليقين ان
 اجتمع لهم اقدارهم من منصوص الواجبات والمحرمات
 ولا ادخل معها الا التيسر من المستحبات والمكروهات والمباحات
 المستفادة من اخبار الائمة الاطهار على وجه الاجازة والاختصار
 فشرع في ذلك متقربا به الى الله غير راغب في النفع ممن سواه
 حيث رايت ذلك من الواجبات وعلمت ان تركه من المحرمات

على جمعة

تخفف

وتحقت كثرة نفعها وان لم اسبق الى جمعها وسميتها ابدان هذا
 وارجوا ان ينفع فيها المبتدئ والمتوسط والمنتهى واكون شريكا
 في ثواب من رجع اليها واعتمد في دينه عليها ومزاد استقصاء
 الاحكام المنصوصة فليرجع الى كتابنا الموسوم بهذا الامة
 والله الموفق **فائدة** يجب على المكلف الاقرار بوجود الله سبحانه
 ووحدانيته وعدله وعلمه وقدرته وتنزهه عن النقص وسائر
 صفاته الواردة في الكتاب والسنة والاعتراف بالمعاد الجسماني
 وهو القيمة الكبرى وبالرجعة وهي القيمة الصغرى وتكديوث
 العالم وبطلان الجبر والتفويض وتكليف الايطاق وبوجود الجنة
 والنار والان وجلوها وبقوق محمد صلى الله عليه وآله وبناته
 الائمة الاثني عشر عليهم السلام على ثم الحسن ثم الحسين ثم علي
 بن الحسين ثم محمد بن علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر
 ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي
 ثم المجتهد الحسن بن علي صا الزمان عليهم الصلاة والسلام

الذي انما في كتابنا هذا
 في امر واجبا
 واما امرها

في الوضوء لا ينقضه الا اليقين بحصول الحدث لا الظن والشك
 والنواقض البول والغائط والريح والمني والجنابة والنوم الغالب
 على السمع والحيض والاستحاضة والنفاس ويتيقن الحدث والشك
 في الطهارة ويجب في الخلوة ستر العورة عن الناظر ويحرم النظر
 الى عورة مسلم غير محلل واستقبال القبلة واستدبارها ويجب
 الاستنجاء وازالة التجاسة للصلوة ونحوها الا ما عفي عنه ويأتي
 والتوقي من البول لذلك ويحرم الاستنجاء بالخبز والثرى نجسة
 ويجب الاستنجاء من البول بقدر مثلي ما على الخشفة من الماء
 او زبد لا غير ولا يتعين في الغائط غير المتعدي بل تجزئ
 الاحجار والمدد والمخرق والكسف ونحوها والواجب غسل
 ظاهر النحر دون باطنه ويجب الوضوء للصلوة ونحوها كالطواف
 الواجب بالنذر والعهد واليمين وكذا الغسل والتميم ويحرم
 الدخول في الصلوة بغير طهارة ولو للتقية وتبطل مع عذرها
 عند الوضوء او يجب عند دخول الوقت وتجوز قبله بل

لما دام شكاً

ين تحبب والواجب في الوضوء التيقن في اوله وغسل الوجه واليدين
 ومسح الرأس وظاهر القدمين الى اصل الساق والابتداء باعلى الوجه
 وبالمفقيين والمسح ببقية البلل لا بما جريد ومسح الرأس على مقدمه
 على البشم لا على حائل اختياراً واستيعاب الوجه واليدين ^{دوران}
 وعرض القدمين وتخليل ما يمنع وصول الماء كالحائض لا الشعر
 ولا يجوز غسل الرجلين ولا مسح الحذيين وتجزئ الغرزة الواحدة
 ويحرم التسلية الا للتقية ويجب الموالاة ويبطل مع خفاف
 السابق بسبب التراخي قبل الانمام ويجب الترتيب الا في مسح
 القدمين فيجوز مسحهما والاعادة على ما يحصل معان خالفه
 عملاً او دنياً او ذكر قبل الجفاف ولا يجوز ان يولى وضوءهما
 اختياراً وكذا التيمم والغسل ولا يجوز الغسل مكان المسح ولا العكس
 ولا يجوز من خط المصحف بغير طهارة ومن ترك عضو الى به
 وما بعده ويحرم الوضوء بالماء المتنجس ويبطل لو فعل ولا يجوز
 بالماء المغصوب وكذا الغسل **فصل** يستحب التواك عند

او الشعر

كل وضوء وكل صلاة ودخول الحمام بمنزلة وحرم النظر الى عورة
المؤمن دون الكافر ويحرم خلق الحيوة ولا ينبغي ترك التورق
اكثر من عشرين مرة ولا ترك العانة اكثر من اربعين يوماً للرجل وعشرين
للنساء ولا يجوز تتبع زلات المؤمن ومعايبه وينبغي الله
التنظيف والتورق والحضا والاحتفال وحلق الرأس للرجل
والتمشط وتقليم الاظافر والطيب والادھان والاخذ
من الشارب ومن الحيضة ما زاد عن قبضة **فصل** في الجنابة
يجب الغسل على الرجل والمرأة بالجماع في القبلة حتى تغيب
الحشفة ازل اولاً وبانزال المني نقطة او يوماً بجماع
وغيره فان اشتبه اعتبر الدفق وفور البدن ويكفي
في المريض الشهوة وبوجدان المني على بدن او ثوب
الذي ينفذ به ويجب غسل الجنابة للصلاة وخوها ولا
يجوز مرور الجنب في مسجد الحرام ولا مسجد النبي صلى الله
عليه وآله ولا يشبه في بقية المساجد ولا وضع شيء فيها

ولا مسر خط المصحف ولا فناء شعر الغرابيم الاربع ويجب فيه
التيه في اوله وغسل الرأس والرقبة ثم البدن والاحوط تقدم
الجانب الايمن وايصال الماء الى جميع ظاهر البدن واصول
الشعر وتحليل ما يمنع من وصول الماء الى البدن كالشعر والحناكم
ويجب الترتيب والاعادة مع المخالفة ويجب اعادته لو احدث
في اثنيائه ولو حدثا اصفران اربعمائة مرة واحدة اجزاء
وسقط الترتيب ولا يجب المتابعة في الترتيب ومن نسي غسل
الجنابة او لم يعلم بها حتى اذا صلى وصام فعليه فعلها اعدا
وتجزي المسح على الجباير وخوها مع تعذر الغسل في الوضوء
والغسل وتجزي غسل واحد عن الاسباب المتعددة وعن الوضوء
فصل في الحيض يجب الغسل به ويعرف من دم العذرة
بكونه مستقيماً في القطعة فنترك الصلاة فان كان موطئاً
فيودم العذرة تصلى ولا غسل عليها الا ان تكون خبيثاً
ودم الحيض اسود له دفع وحرارة ودم الاسحاضة اصفر

وتعمل المرأة بالتميز إلا أن العادة المستقرة باستواء شهرين
فضاعدا أقوى منه فإن الصغرة والكبرية في العادة حيض
وفي غيرها طهر وترجع ذات العادة إليها مع استمرار الدم ونجاؤه
العشرة والأفالعشرة حيض وترجع المبتدئات والمضطربة
إلى التميز مع تجاوز العشرة ومع عدم التميز إلى عادة نسائها
ومع الاختلاف إلى الروايات وهي ستة أو سبعة كل شهر
أو ثلث في شهر وعشرة في آخر وأقل الحيض ثلثة وأكثر
عشرة وأقل الطهر عشرة ويكون كون الثلثة في جملة عشرة
وإن أشبه بدم القرحة حكم بكونه حيضا إذا أخرج من الجانب
الأيسر وإن أخرج من الأيمن فقرحة لا يوجب الغسل وتستبرئ
الحائض إذا انقطع الدم قبل العشرة بأن تدخل قطرة ثم يخرجها
فإن لم تردها اغتسلت وحرم وطأ الحائض قبل أختية تطهر
وكذا النكاح المساء وكذا النفس المستحاضة ويجمع الحيض
مع الحمل وما أراه قبل ثلث سنين أو بعد خمسين سنة في غير

ترجم

الزوجة

الفرشنة والنبطية وستين فيهما فليس حيض وما يخرج حال الطلق
قبل الوضع فليس حيض ولا نفاس وحكم سقى المرأة دواء إذا ارتفع
حيضها مع احتمال الحمل ويحرم على الحائض دخول المسجد واللبث
في باقي المساجد ووضع شيء فيها وقراءة القرآن والغرابيم ومس خط المصحف
والصلاة والصوم والطواف وتقضي الصوم دون الصلاة وتقضي
صلاة طهر في أول وقتها بقدره أو في آخر بقدرها أو قد
الطهارة وركعتيها ولا يصح اعتكافها ولا طوافها إلا ما استثنى
ويأتي **فصل** في الاستحاضة وقد مر بعض أحكامها ويجب
أن تترك الصلاة أيام حيضها شريطة أن تغسل الدم الكرسف وسال
وجب عليها غسل التطهر من غسل الفسائين تجمع بينهما أو غسل
للصبح وإن تغلب ولم يغسل فصل للصبح ووضوء الباقي والأقوضى
ولا يحرم وطئها إلا في أيام حيضها وعليها أن تحتشى وتحفظ
عنها وإذا اغتسلت صلت ولا يجب غسل آخر الكرسف ولا يحرم
ما يحرم على الحائض **فصل** في النفاس ويجب عليها الغسل

كانت طاهرة

من خروج الدم
في نفاس الدم فيغير الطهر

اذ ايات الدم ثم انقطع او مضيت عشر ^{فان} اكثره ولا حد لقله وترجع
 الى عادتها او عادت خائفا في الحيض او النفاس وما زاد عنها
 وعن العشرة استحاضه وما يراه قبل الولادة حال الطلق ليس بنفاس
 بل يجب معه الصلوة ويحرم عليها ما يحرم على الحائض ويجب عليها
 قضاء الصوم دون الصلوة **فصل** في احكام الاموات يجب
 المحتضر الى القبلة بان يجعل وجهه وباطن قدميه اليها ومداواة
 المريض مع الخوف بتركها وخدمته مع ضرورة اليها واذا مات الحمل
 دون امه او بالعكس وجب اخراجه وان ماتا معا حرم تركهما
 فغسل يجهز الميت مع استبانه الموت الى ان يتحقق وترك المصلوب ^{في}
 اكثر من ثلث وعسل الميت واجب غسلة بماء التدرج غسلة
 بماء الكافور ثم غسلة بماء فراج وسر عورته والامانة بالركن
 ثم الجانب الايمن ثم الايسر ويجب تغسيل من مات في الماء اذا
 اخرج ويحرم ازالته شيء من شعر الميت او طفره والسقط اذا تم
 له اربعه اشهر وجب ان يغسل وان تم له ستة اشهر محكم حكم

ويجب ان يوصى ان كان
 عليه حق اوله والا
 استحضر

القراح

غير من الاموات والمحم اذ مات فهو كغيره الا انه لا يجوز ان
 يقرب كافر او طيبا ولا يجب تغسيل الشهيد اذ مات في المعركة
 ولا تكفينه بل يدفن في ثيابه بدمه وينزع عنه الغزو والحقت والعماء
 والقلنسوة والمنظفة والتراول الا ان يكون اصابه دم ولا
 يجوز تغسيل الكافر والناسب ولا يجوز ان يغسل الرجل الا رجل
 او نزع جزاؤه ذات محرم وكذا المرأة ولا يغسل الميت الا اولى
 الناس به او من يامرهم ويجب تكفينه في ثلثة اقواب لغافقين
 وقميص واساس سلجاساجد بالكافور ولا يجوز ان يكفن في
 حرير مخض ولا نجس ويجب اخراج قيمة الكفن من اصل المال
 وكفن المرات واجب على زوجها ويجب الصلوة على الميت المسلم
 والطفل منه الذي له ست سنين فصاعدا وهي خمس كبيرات
 يشهد الشهادتين بعد الاولى ويصلي على النبي وآله بعد
 الثانية ويدعوا للمؤمنين بعد الثالث والميت بعد الرابعة
 ويدعوا بما ينسرح في صلوة جنازة المخالف اربع ويجب كون

في الجنازة
 في الجنازة
 في الجنازة

رأس الميت إلى يمين الإمام ولا يجب فيها القراءة ولا الطهارة
 ولا الركوع ولا السجود ولا التسليم ولا يجوز أن يؤمر بمصلي عليها
 إلا الأولى الناس بها أو من يامن والزواج أولى من كل أحد ويجب
 كونهما بعد التكفين قبل الدفن ويجب الصلوة على كل ميت
 مسل أو في حكمه ويجب دفنه بعد الصلوة ويجوز دفن الكافر
 إلا الذميمة الحامل من مسلم فإن اشتبه وجب دفن كيش الذكر
 ويجب وضع من مات في البحر وتعدم البر في خابية ويؤتى
 رأسها أو ثقيله وأرساله في الماء وحرم نبش القبور والحياطة
 على الميت المسلم بحجر وغيره ويجب توجبه الميت دفن إلى
 القبلة بأن يجعل على جانبه الأيمن ووجهه إليها والرضا
 بالنساء ولا يجوز تغيرها أكثر من ^{ثلاثة} **مسألة** في غسل
 المس وغيره يجب الغسل من الأذى بعد بركة بالموت وقبل
 غسله وبمس قطع قطع منه فيها عظم ولا يجب بالمس
 في غيره ذلك ولا غسل غير الأذى المس وما لا يغسله الخبوة منه وغسل

في غسل الميت
 لا يجوز غسله
 في شق من ثيابه
 ولا يجوز غسله

الماء

المتكفل الجنابة وروى أن غسل الجثة وغسل المولود وغسل
 وصل الأحرار وغسل يوم عرفه وغسل الزبارة وغسل دخول البيت
 وغسل المبالغة وغسل الاستقاء وغسل من قصد إلى مصلوب
 وراءه وغسل المرأة من طيبها الغيرة وجهها كلها واجبة وحمل على الجنابة
 المؤكد **مسألة** في التيمم يجب طلب الماء إن أمكن خلقه ثم
 في الخربة وسهمين في السهابة ولا يجب الطلب مع الخوف وإذا فقد
 الماء وتعدت استعماله جاز التيمم بالتراب وأجزاء الأرض حتى الغبار
 مع الضرورة دون المعادن وما ليس من أجزاء الأرض ويجب فيه
 التيمم في أوله ووضع اليدين على الأرض مرة للوجه وأخرى
 لليدين مطا ويجب مسح الجبهة وظاهر الكفين من الزند ويجب
 الغسل على من تعد الجنابة وإن خاف الضرر دون المخلم ويجب
 الترتيب ونزع الحابل كالحاتم وينقض التيمم التمكن من استعمال الماء
 وكل ناقض للوضوء وموجود الماء بعد ما دخل في الصلوة ولمسا
 يركع الضرف ويجب تأخير التيمم إلى آخر الوقت إن كان العذر

مرجوا الزوال والاولى التأخير على كل حال ويجب شراؤه الماء للطهارة
ان امكن ولو كثر الثمن ويجب تيمم الجنب والحائض للمحرم من المجددين
ولا يجب لكل صلوة تيمم **فصل** في التجسس والاواني والجلود
يجب غسل بول الرضيع عن الثوب والبدن مرة للصلوة ونحوها
وبول غير مرتين والعصر بينهما ويعفى عن نجاسة ثوب الرميعة
للولادة الميكانيكية غير لكن يجب عليه غسله كل يوم مرة واذا
علم موضع التجسس وجب غسله وان اشتبه وجب غسل مواضع
الاشتباه والبول والغائط من الانسان ومن كل حيوان غير كوكب
الدم له نفس سائل نجس وكذا الخمر والبيذ والفقاع والمسكر والكلب
والكافر والخنزير والدم من كل حيوان له نفس سائل والمبني
منه والميتة منه سوى ما لا تحل له الحيوة منها والاسلم بعد تفصيل
ويجب ازالة النجاسة قليلة وكثيرة للصلوة ونحوها ويعفى عن
الدم الذي دون الدرهم الا دم الحيض ودم الغير ودم الجنين ودم
والقروح الى ان تروقا وعن كل نجاسة تعدت ازالتهما ونجاسة

ما لا يتم

ما لا يتم الصلوة فيه كالنكح والغسلوة ولا يجوز الصلوة في المكان
النجس اذا كانت تعدى والاجاز ويجب الاعادة في الوقت على
الراسي ويجب طهر الثوب النجس ان علم في انشائها ولا يجوز استعمال
الجلد الا ما كان ذكيا غير نجس العين ولا يحكم بنجاسة الا بعد العلم
بمقصودها وتفصيل الانا من الخمر ثلث او من الخمر من الفان سبعا
ومن ولوغ الكلب مرة بالتراب شتم بالماء ومن لم يكن معه الا ثوبان
احدهما نجس واشتبه وجب ان يصل الصلوة في كل واحد مرة ولا
يجوز استعمال اواني الذهب والفضة ويكره الفضن **كتاب**
الصلوة والواجب الصلوة ثمانين الجس والجمعة والعيدان والايات
والطواف والاموات وما وجب بندهما وعهدا ويمن او يحل عنه
الغير ولا يجب على الطفل ولا الجنون ولا الحائض ولا السفاويجرم
وعا الاستخفاف بالصلوة الواجبة والنهاون بها وتضييعها وتركها
ويكره من تركها منكر الوجوبها او استخفافها والصلوة الواجبة
سبع عشرة ركعة في الحضر الظهر اربع والعصر اربع والمغرب ثلث

باب في الصلاة
والصلوات في جميع
الاصناف من الامور

بفتح

والعشاء أربع والصبح ركعتان وصحبت التوافل فظهر ثمان
والعصر ثمان والمغرب أربع والعشاء ركعتان وصلوات الليل إحدى عشرة
الأمّا استثنى بانفراد ولا ينبغي ترك التوافل وتسقط من كل رابعة في السفر
ركعتان وصلوة الصبح بدعته **فصل** في المواقيت ويجب
المحافظة عليها فلا يجوز تقديم صلوة واجبة على وقتها ولا
تأخيرها عنه وأوله افضل إلا ما استثنى ووقت الظهر من
مزايا الشمس إلى غروبها وتختص الأولى من أوله بمقدار
أدائها والآخرى من آخره بذلك ووقت المغرب والعشاء من
ذهاب الحمرة الشرقية إلى نصف الليل والاختصاص كالظهر من
وقت الصبح من طلوع الصبح إلى طلوع الشمس ويعلم الزوال بظهور
الظل في جانب المشرق ويميل الشمس إلى الجانب الأيمن لمن
استقبل الجنوب إن كان سمت رأسه شمالاً عن مدار الشمس
وإن كان جنوبياً فبالعكس وتبطل الصلوة عمداً قبل دخول

الوقت ولا يجوز تأخير المغرب عمداً وقتها طلباً لظلمها ويكره تقديم
الصبح على ذهاب الحمرة الغربية ومن تأخر عنها إلى نصف الليل قضى وكفر
بصوره ذلك اليوم ومن صلى ركعة ظاناً أنه دخل الوقت أتم صلواته
وأجزاؤه ويجب العلم بدخول الوقت ويجوز العمل بقول الثقة العارف
وأذانه ومن شك فإنه صلى ما لا وجب عليه إن يصلي إن كان الوقت
باقياً أو أقلاً ويجب الترتيب من الغرابة إلى وقضاء والعدول
إلى السابقة ذكرها في الأثناء **فصل** في القبلة وهي الكعبة مع
المغرب وجهتها مع البعد ويجب تحصيل العلم بها ومع تعذره يكفي
النظر ببعض العلامات كما جردى ونحوه ويجب الصلوة إلى أربع جهات
مع الاستباه بغير ترجيح إن أمكن وتبطل الصلوة لغير قبله عمداً ويجب
الاحكام مطلقاً في الوقت على الظان ويعتبر الاحتراف اليسير سهواً
ويجوز إلى غير القبلة في الضرورة كراكب الدابة والسفينة والماشي
ويجوز على ما هو على من الكعبة وأسفل منها مع استقبال جهتها
في باب المصلي لا يجوز الصلوة في جدار لم يمت وإن دبر

ولا في جلد غير المأكول ولا صوف ولا شعر ولا قرن وان ذكرى الا
الحزب والنجاب وفي النفثه والقزورة ويجوز لبسه في غير الصلوة
الا الكلب والحزب ولا في الحزب المفتوش بوبر الارانب والثعالب
ولا في الحرب المحض للرجال ويحرم لبسه في غير الصلوة للرجل خاصة
الا في الحرب والقزورة ولا يجوز الصلوة في ثوب يعاقبه وير
غير المأكول ولا يجوز الصلوة في ثوب معصوب ولا في ثوب رقيق
لا يستر العورة الا مع غيره ولا يجوز للرجل خاصة لبس الذهب في
الصلوة فيه ولا يصل الى الرجل معقوص الشرفان فعل العادة ويجب
ستر المرأة بدنها والرجل عورتها في الصلوة ولو بالخصيش ونحوه
فان لم يجد صلي غرائفا ولو خر صلوة الى اخر الوقت مع رجا حصول
سار وجوز الصلوة فيما يشترى من سوق المسلمين من الجلود والنجاب
الا ان يعلم انه ميت او نجس وفيها لا تحل الحيوة من المأكول
ولو ميتة وفي شعر الانسان ويجب التحلل واظهار النعمة ويجب
ستر العورة مع وجود ناظر محرم ولو في غير الصلوة ولا ينبغي في

ثوب يعاقبه

لبس ثوب ينهرهم ولا ركوب دابة تنهرهم ولا اسبال الرجل الا ان يحث
بجاء الكعبين ويجرم الاختيال والتخثر ويجب كسوة المؤمن عند
ضرورة على من قد على ذلك **فصل** في المصلي لا يجوز الصلوة في مكان
المعصوب اختيارا فان اذن الملاك وعلم رضاه جاز ولا في الطين
والماء الا في الضرورة ولا في السجدة الا مع تمكن الجبهة وكذا الثلج ولا
في مكان نجس تتعدى نجاسته ولا يجوز السجود بلبسته الا على الارض
او نهارها غير مأكول ولا ملبوس الا في الضرورة والثنية ولا باس النفا
ولو مكتوبا ولا يجوز ادخال النجاسة للتعدي المسجد ولا اخراجه
التراب والخطي المفروش فيه فان فعل ربه اليه او الى سجد ولا مع احد
من مكان سبق عليه ويجب تعظيم المأجد ولا يجوز نقش السيوف بالصلوة
والتمثيل واثام الارواح ولا اللعب بها ولا البناء رياء وسمعة ولا
ولا اذى الجار **فصل** لا يجوز الاذان والاقامة لغير الصلوة لمن
اداء وقضاء ولا ينبغي تركها وفيها حضوضا الا فانه لا الكلام بعد
الا في تقديم انام ولا يجوز ان يقال احدهما الصلوة خير من الصوم

ويرفع ما ليس عليه عجز جس فان عجزا طبع على اليمين ثم الايسر ثم استلقى واومأ
 ان امكن
 في القيام وهو واجب في الفريضة الا في الضرورة فان
 وجب الانتصا والاستقلال والاستقرار لا على العجز ولا يجوز الصلوة
 الواجبة على الساحة اختيارا او يجوز في النافلة وبجيب القيام مع
 تحدة القدمين ويسقط مع تحدة العجز ويجوز الاستناد حال القيام
 لا الاعتماد وحكم ترك القيام عمدا في الواجب فيبطل ومن عجز عن
 القيام والركوع والسجود اجزا لا يعماف **فصل** في النية والتحريم
 تجب النية في اول الصلوة ولا بد من تعيينها وقصد الفريضة ومن نوى
 فريضة ثم ظن انها نافلة فصلى ركعة ثم ذكر لم تبطل الصلوة ولا النية
 وكذا العكس ولا يجوز نية صلوة ثم مضى وركعتين في صلوة جعفر نافلة
 اخرى ويجوز نقل النية في مواضع والتحريم واجبة ويجب الانتصا
 بت اخرى مقدما وموخره او متفرقة ويجب التلفظ بالتحريمية
 وعزيمتها مع الامكان ووقوعها بعد القيام ويجب الاعادة بترك
 التحريم اذا امتنع لا اذا شك **فصل** في الفرائض يجب فرائض

لغير عينا في الشائبة وفي الاولتين من غيرها واجب سورة بعدها على
 المختار خاصة ومن لم يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن وجب ان يكبر
 ويسبح ويصلي ولا يجوز تبعض السورة الا في النية والنافلة واكثر
 ولا القرآن بين سورتين في ركعة من الفريضة ولا يجوز قراءة الفصح بدون
 المشرع ولا الفيل بدون الاما في ركعة من الفريضة ولا يجوز
 ترك السجدة من الفاتحة ولا السجدة الا براءة فان فعل عمدا وجب
 اعادة الصلوة الا لنيقته ولا يجوز قول اامين في آخر الحمد ويجب الجهر
 بالقراءة على الرجل خاصة في الصبح واولى العشاقين والاختلاف
 في البواقي عمدا بالسجدة ويجب الاعادة على من ترك الجهر او الاختفاء
 في محلها عمدا لاسهوا او سياتا وجهه وكذا من ترك الفرائض الواجبة
 او شيئا منها ومن نسيها او ذكر قبل الركوع وجب ان يقرأ والا فلا ولا
 يجوز الاطرط في الجهر والاختفات ويجب الكف عن الفرائض في المشي
 لمن اراد ان يتقدم ولا يجوز الرجوع في الصلوة عند قراءة التوحيد
 والحمد وان لم يتجاوز النصف الا الى الجمعة والمنافقين في محالها

ولا يخرج منها بعد تجاوز النصف ولا يجوز قرات الغزمية في الغزمية ويجب
العدول عنها ولو شرع فيها ناسيا ويجب في الاخيرتين التبعيات الاربع
تخييرا بينها وبين الفاتحة والتسبيح افضل ولا يجوز قراءة سورة
ينوت بقرائها الوقت ولا يجوز ترجمة القراءة والركعة في الصلوة
مع الاحتيار ولا مع إمكان التعلم ويجب موافقة القراءة للقراءة
المشهورة والمتواترة دون الشواذ واخراج الحروف من مخارجها
فصل يجب تعليم القرآن وقوله كفاية ويجب عتبا ويجب
تعلم القدر الواجب عتبا ويجب اكرام القرآن وتعظيم حامله
وتحريم اهانتها واهانتهم بغير موجب ويجب الاخلاص في التعليم
والتعلم والتلاوة وتحريم الزيادة ولا يجوز ترك التلاوة بها ومثل
كيف يؤدي الى النسيان وينبغي كثرة التلاوة على كل حال خصوصا
في شهر رمضان وتحريم الغش بالقرآن ويجب تحجب اللسان فيه
بقدر الامكان ويجب سجود التلاوة في الغزائم الاربع على الفاردي
والمستحب وان تكرر في مجلس واحد دون التسامع **فصل**
الركعة في كل ركعة لا يجوز

مطلقا
والركعة

بجب المقنوت وروى يجب ولا ينبغي تركه عمدا بغير نية خصوصا
الحجزة وهو بعد الفرات قبل الركوع في الركعة وان فات قضاء بعد وهو في كل ثانيه
فصل في الركوع وهو واجب في كل ركعة من وفي الايات في كل
ركعة خمس ويجب الانحناء الى ان تصل كفاية ركبتيه والذكر فيه وهو
سبحان ربّي العظيم وسبحان ابيك الله شك او مطلق الذكر والظاهر
بقدره ولا قراءة في ركوع ولا في سجود ومن ترك الركوع عمدا او سموا
حتى يسجد وجب عليه الاعادة وان ذكر قبل السجود وجب ان ياتي
به ولا يبطل ان كان ساهيا ومن شك قائما ذكره ام لا ويجب ان يركع
وجب الاعادة على من ترك ذكر الركوع عمدا الا سهوا ويجب رفع
الراس منه والانتصاب وعزمته والذكر فلا تحركي النية اختيارا والطمانينة
فصل في السجود وهو واجب كل ركعة مرتين والواجب السجود
على الاعضاء السبعة للحجزة والكعبين والركبتين واليدين والرجلين
وجب وضع الجبهة على ايضاح السجود عليه ورفع الراس بين السجدين والطمانينة
ومن اصلحت جبهة مكانا غير متساو ولا يجوز السجود عليه وجب
بشأنه

ان يحتمل الى موضع آخر وان لم يمكن جازان برفعها قليلا ثم يضعها
ولا يجوز السجود على جليل كالعمارة ويجزى يسمى السجود بالجبهة والا
ان لا يقصر على مقدار درهم ولا يجوز ان يحفظ السجود عن الوقف
بأزيد من لبنية ولا علو كذلك ولا الزيادة على سجدتين في ركعة
عمدا ولا ترك واحدة منها وسر كان بجبهة قبل ونحوه وجب ان
يكون سجدة واحدة تقع السجدة على الارض والا وجب ان يسجد على احد
الجانبين والا فعلى وجه من شئ يسجد وجب ان ياتي بها
ان ذكر قبل الركوع والا فلا جليل يقضيها بعد ذلك شك فيه في محله
وجب ان ياتي بها بعد الفتيان ويجب الطمأنينة فيه بعد الذكر
الواجب وهو سجدان ركني الاعلى وسجدان او سجدان الله لنا او
مطلق الذكر ويجب كونه العريضة فلا يجوز الترجعة لغيره او يحرم
السجود لغير الله ويجب سجود التلاوة في الاربعة ومن ترك سجدة
عمدا او سجدتين من ركعة ولو سهوا وجب عليه الاعان **فصل**
في الشهادتين وهو واجب في الثانية مرة وفي غيرهما مرتين وثلاثا

والواجب الشهادتان والصلوة على محمد وآل محمد ولجلوس له والطمأنينة
بقدر وعريته وترتيبه ويجوز الشهادتين قائما للثنية والضرورة
مكن على في ماء او طين ولا يجوز ترجمة مع الفدرة ومن تركه عمدا
بطلت صلواته ومن تركه عمدا بطلت صلواته ومن تركه ناسيا حتى
مكع او سلم لم تبطل ووجب قضاؤه بعدها فاذا ذكر قبل الركوع وجب
الجلوس والشهادتين **فصل** في التسليم وهو واجب في آخر الصلوة
ويجزي تسليما علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليه وسلم حرة
الله وبركاته ومن نسيه تمت صلواته ويجب للجلوس فيه الا لضرورة
والطمانينة بقدر وعريته الا مع العجز وناخير عن الشهادتين **فصل**
ينبغي التعقيب والجلوس بعد الفراغ والمواظبة على شيع الزهراء
عليها السلام وهو اربع وثلاثون بكيرة وثلاثون سجدة وثلاثون
وثلاثون تسبيحا والاكثر من ذلك الدعاء والتسبيح والاستغفار والتلاوة
والاقراء بالشهادتين وبالايمنة عليهم السلام والصلوة على محمد وآله
ولعن اعداء الدين والايمان بسجدتي الشكر والتغفير بينهما
سجدة وترقي سجدة لا يزداد

اجد الصيغتين

والدعا فيها ويحرم الاستكبار عن الدعاء وطلب الحاجة من الله والوفاء فيه
 وطلب المحرم والغش والناظر الاطراف ومما يظن بالله وروى انه
 يجب ان يقال قبل طلوع الشمس وقبل غروبها لا اله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت
 بيد الخير وهو على كل شيء قدير عشر مرات وان يقال حينئذ
 اعوذ بالله تسبيح العليم من هجمات الشياطين واعوذ بك رب
 صرأت ان يحضرون ان الله هو التميع العليم عشر فان فاتت حفلة
 ويحرم الدعاء على المؤمن بغير حق ويجب ترك الداعي الذنوب
 والظلم ويجب حمد الله وشكره عند النعم والصلوة على محمد وآله
 واذا ذكر واذا ذكر الاستغفار من الذنوب **فصل** في قواطع
 الصلوة الموجبة للاعادة وهي ترك الطهارة لها ولو سهوا او حدث
 في ثيابها واستدبار القبلة والبكاء فيها الذكر متب والصنم
 مع الفقهة والتسليم عمدا فيها والكلام بغير قرآن ولا دعاء
 كذلك لا ناسي او نسي الامين وما ياتي في الخل وإيقاعها
 ثم

في الغز

قبل الوقت وترك اجتناب الخاسة ولا يجوز وضع احد اليدين فيها
 على الاخرى لغير تقية وللمعل الكثرة **فصل** في الجمعة وهي واجبة عيناً
 على كل مكلف الا المسافر والعبد والمرأة والمريض والاعمى والكبير ومن كان
 على امر فرسخين بشرط الجماع والخطبتين وحضور سبعة وروى
 خمسة ويجب على اهل الامصار والغزى ويجب حضور من كان منها
 دون فرسخين وهي كفان قبلما خطبان ويجب ان يكون الخطبتان
 ثلاثاً امثال فصاعداً وتجزي عن الظهر ويجب استماع الخطبتين وهرم
 الكلام حينئذ ويجب تقديمهما على الصلوة وقيام الخطيب فيهما الا ان
 ومن منع الركوع في الجمعة او غيرها من الركوع والتجود وجب ان ياتي
 بهما بعد ثم يلحق بالامام ويجب على العبد والمسافر والمرأة اذا حضرها
 ولا بد من اشتغال الخطبة الاولى على حمد الله والصلوة على النبي وآله
 بتقوى الله والوعظ وقراءة سورة خفيفة وترديد الثانية ذكر الائمة
 عليهم السلام والدعاء بتجديد الفرج ويجب على من فاتت الخطبتان بل على من
 ادرك منها ركعة بل ركوعاً وتجزيه ولا يجوز الاقضاء فيها باق

وعزيم

والوصية

ولا يجوز ان يكون العذر في وجوب تعظيم يوم الجمعة ولا يجوز الاذان الثالث
 فيها ولا الصلوة والامام بخطب **فصل** في العيود وهي واجبة في
 الفطر والاضحية جماعة فافان فانت فلا قضاء والواجب ركعتان ولا
 يجوز الاذان والاقامة لها ووقتها ما بين طلوع الشمس والزوال ولا
 تجب على المسافر ولا بد فيها من خمس تكبرات بعد الفقرة قبل الركوع
 في الاولى وفي الرابع في الثانية حينئذ والقنوت بعد كل تكبيرة والوا
 ولخطبة بعد الصلوة وتقدم بعد عشرة **فصل** في صلوات الابرار
 الكسوف والكسوف والزلزلة والشمس المظلمة وسائر الاحياء والسموات
 ووقتها من الابتداء الى الانحلال وان اتفق في وقت فربضة تحب
 مع التسعة وهي ركعتان في كل ركعة خمس ركوعات وحسن قرائة وسجدة
 ويجب لقوله لئلا ان اكل التوراة ولا يجبان نقصان ويجب قصاتها
 ان تركها مع العلم واخرها والفرص كله **فصل** في الخطايا التي لا إعادة
 على من شك في عدة الاولتين او المغرب او نقص ركعة او استعذر
 مع قضاء الوقت **فصل** اوله يدبر ما صلى اوله لا أو ترك ركوعا او سجدة
 ثلاث

بشرط
 حضور
 خمسة

ما جاء

من ركعة او التيمم او القيام ومن تكلم لسانا او سمع ظن القراع وجب
 عليه سجدة التهور ويجب العمل بالنظر عند الشك في عدة الركعات
 والواجب البناء في الواجب على الاكثر والامام ما ظن انه نقص
 ولا تجب الاعادة بعد الاحتياط ولو تيقن النقص من شك بين
 بين الشك والثلاث بعد اكمال السجدة بين وجب ان يبني
 على الثلث ويقيم ويصلي ركعة قائما او ركعتين جالسا بعد السلام ومن
 شك بين الثلث والاربع ويصلي ركعة قائما او ركعتين جالسا بعد
 ومن شك بين الثلث والاربع يبي على الاربع وصلي ركعتين قائما
 وكذا بين الثلث والاربع ويصلي ركعة قائما او ركعتين
 جالسا ويسجد التهور في كل زيادة ويقصه غير مطلقين وللشك
 بين الاربع والخمس يبي على الاربع ويجب لكل واحد عشا في صلوة الاحياء
 ويجب الاعان على من زاد ركعة فصاعدا ولو سها الا ان يجلس
 عقيب الراجحة لهذا الشك ويقول في سجدة التهور بسم الله وبالله
 وصلى الله على محمد وآل محمد بسم الله وبالله ثم لا عليك ايها النبي

فصل الاربع

او يترك مجلس الاربع

ايها النبي ورحمة الله وبركاته ويجب المحظوظ من التوبة بعد الاكتمال
 ولا يهوى في به وهو لا على من كثر به يوم ولا على الامام مع حفظ
 المأمور وبالعكس ولا على من شك بعد الفراغ ومن شك في فعل وهو
 في محله وجب ان ياتي به **فصل** في قضاء الطلوع يجب قضاء
 الواحدة اذ فاتت عن اوسموا ولو يوم او فقد طهارة لا يصغر
 او جنون او كراه او جبر او نفاس ويجب الترتيب كمفاتيح ويجب
 على المعنى عليه قضاء ما فاتهما افاق في وقتها بعدد ما وفي آخره
 ولو بعد ركعة ويجب قضاء ما فات سفر قصر ولو في الحضر
 وما فات حضر اقامتا ولو في السفر لا يجوز قضاء الفريضة على
 الراجل ومن فاته في يوم من الحضر واشتبهت وجب ان يصلي
 ركعتين او ثلثا واربعاً ومن فاته صلوات لا يجامع عددها وجب ان
 يقضي حتى يقبل على طهارة الوفاء **فصل** في الكفاية وهي مستحبة
 ممكنة ويجب في الحج والعمرة ولا يجوز الاقناب بالخالف
 لاهل الحق ولا بالمجهول ولا بالقاسم ولا لا غلب ولا ولد

الطهارة يوم

ولا التزام ولا عجز الباطن العاقل ولو اقتضى سافر يحظر او بالعكس وجب
 ان يراعى كل منعه بعد صلوة ولا يجوز تقديم التساؤل الرجال ولا
 الجائز في النافله الا الاستسقاء والعيد المندوبة والاعادة لها
 ومن خلف مخالف للنقطة وجب ان يقرأ بنفسه ولا يجب الجهر بسقط
 ما تقدم من الفرائض ويجب ان ياتي المأمور بجميع ما يجب لا واجب الصلوة
 الا الفرائض ولا يجوز قراءة المأمور خلف الامام العبد في الحجرة اذا
 سمع واذا ظهر كون الامام على غير طهارة وجب عليه الاعادة لا على المأمور
 وكذا اذا علم ظهر نية او استدلال الى القبلة وكذا لا يعيد لو
 ظهر فسق او كفر ومن سقلا مام وجب ان يجعل اذركه اول
 صلوة فيشهد في ثنائه ويتم ويجب متابعتها الامام ويذكر الركعة
 بادراكه راكعاً ولا يجوز الاقناب مع الخليل الا للمرأة والاساطين
 ولا مع النساء ولا مع علي الامام بما يعقد به كاللذان **فصل**
 في القصر ويجب بالخوف سفر او حضر او يسقط ما يعقد من الواجبات
 خاصة وبالسفر مع الخوف ولا من بشرط قصد غايته فراح او اربع

صالح

بل يجب الانصاف

ذهبا واربعة عودا فصاعدا وخفاء الاذان والمجدران واشفاء
المعصية والتهو بالصيد وكثرة السفر والاقامة عشرة مؤنة او شهر
مطلقا ومنزل او ملك قد استوطنه سنة اشهر فيجب في الرابعة
في غير الأماكن والأربعة والمعتبر وقت الاداء ويسج البتة الأربع
بعد كل مقصود ثلثين مرة **كتاب** الزكوة وهي واجبة ويكره
من انكر وجوبها ويجب ادائها ويحرم منعها وموكل حق مالي
وروي وجوب فعل المعروف وصلة الرحم والاحسان الى الانواء
من غير الزكوة وحمل على الاستحباب وعلى دفع ضرورة المؤمن
فصل تجب الزكوة في تسعة لا غير الذهب والفضة والابل
والبرق والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب بشرط البلوغ والعقل
والحرية والملك والتمكن من التصرف وتجب في باقي الفلوات
كالاربع وفي مال التجار وفي الخيل لانها السائمة عن كل عيق
ديناران وعن كل يردون دينار بشرط الخول **فصل** يشترط
في الانعام النصاب فيجب فيه لا فيما دونه ولا يجب فيها

فيما دون ولا يجب فيما دون خمس من الابل فاذا تمت فغيرها شاة او سفيرة
خمس في عشر شاتان ثم في خمس عشر ثلث ثم في عشرين اربع ثم في
خمس وعشرين خمس ثم في ست وعشرين بنت مخاض وهي التي دخلت
في الثانية ثم في ستة وثلاثون بنت لبون وهي التي دخلت في الثالثة
ثم في ستة واربعين حقة وهي التي دخلت في الرابعة في احدى وعشرين
جذعة وهي التي دخلت في الخامسة ثم في ستة وسبعين بنتا لبون
ثم في احدى وثلاثين خفان فاذا بلغت مائة واحدة وعشرين
ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ويجب في الابل
العراب والنجاني ولا تجب في البرق حتى يبلغ ثلثين فيجب فيها اجمع او
تبعه وهو الذي دخل في الثانية فاذا بلغ اربعين وجب فيه اتمت
وهي التي دخلت في الثالثة ولا تجب في الغنم حتى يبلغ اربعين فيجب فيها
شاة ثم في مائة واحدة وعشرين شاتان ثم في مائتين وواحدة
ثلث ثم في ثلاث مائة واحدة اربع ثم في اربع مائة فصاعدا في
كل مائة شاة ويشترط في الوجوب الخول ويكفي ان يهل الثانية عشر

ووجوب النصاب طول الحول والتوهم وان لا يكون هوائل ويجب
في ملك الملك الواحد وان تفرق المال لا العكس بل يشترط بلوغ كل نصيب
نصابا ولو بيع النصاب للحول قبلها وجبت على المشتري ورجع بها
على البايع الا ان يؤدّيها ويجب على المصدق قبول قول المالك
وتحريم في تعيينها والرفق بالمواثني وحفظها وايصالها الى المستحق
او الامام ويجب زكوة الانعام في كل سنة وان بقي المال بعينه فصل
يشترط في النفقة النصاب فلا تجب فيما دونه في الحول وكونها من
دناير او دراهم مصرية ووجود النصاب طول الحول وللكل ان يملك
من الشرف ويكفي في الحول ان يهل الثاني عشر فاذا بلغ الذهب عشرين
شقالا وجبت فيه الزكوة نصف شقال ثم كلما زاد ربع وجب فيها
عشر شقال واذا بلغت الفضة مائة درهم وجب فيها خمسة دراهم
ثم كلما زادت اربعين درهما وجب فيها درهم ويجب زكوة النقد
في كل سنة وان بقي المال بعينه وان كان على مالك دين بقدره او اكثر
وان كان المال قرضا او من ترك لاهل نفقة بقدر النصاب فضاء

وجبت
عليه زكوةها مع حضوره لأمع غيبته **فصل** يجب زكوة الغلات
الاربعة ولا يشترط الحول ولا يجب كل سنة ولا يشترط النصاب وهو خمسة
اوسق كل وسق ستون صاعا ويجب في العنب مع الحزم وبلوغ النصاب
ويشترط بلوغ كل غلة نصابا فلا تقيم الي غيرها وان كوة الواجبة فيها هي
العشران سقي سحيا او بعلا ونصف العشران سقي بالتواضع وبالذوق
ويجب فيها ايضا الحن ان فصلت عن مؤنت السنة واستقرت ثمانية سحيا
وبانة بالذوق الى غلب الغالب فان تساوا وجب في نصف العشر وفي
نصف نصف العشر ويجب الزكوة في حصة العامل في المزارعة والمساكين
مع الشرايط وكذا حصة المالك ولا تقيم احدهما الى الاخرى وتسقط
زكوة حصة السلطان في الغلة فلا تجب على العامل وتجري القيمة في
الغلة والانعام والنفقة ويكفي الحرض في الغلة ويشترط ان يملك
بالزراعة او حال التوق **فصل** يجب اذا الزكوة الى المستحق وهم
الفقر والمساكين والعاملون والغارمون وفي الرقاب وفي
صبل الله وابن السبيل وتسقط المؤنفة لان ولا يجب الاستيعاب

وتقبل دعوى الاستحقاق مع عدم ظهور الكذب ومن دفعه إلى غير
 المستحق وجب عليه إخراجها مرة أخرى إلا أن يكون اجتهد في
 الطلب ومن تركها وجب عليه قضاءؤها وإن لم يعلم بوجودها وإذا
 استبصر المخالف لم يجب عليه قضاء عبادته إلا الزكاة إن كان فيها
 إلى غير المستحق وبشرط الإقرار بالشهادتين وبالأمانة عليهم لم في غير
 الأطفال والمزقاب ولا يجوز إعطاء المستضعفين الصلوات
 وعدم إمكان الإرسال ويجوز الانتظار حيث لا يجوز إعطاء
 أطفال المؤمنين منها وشراؤها ما يحتاجون إليه بها ولا يجوز دفع الزكاة
 إلى مخالف من مجسم أو مجبر أو واقفي أو ناصب وكفهم وبشرط في
 الفقير المسكين أن لا يملك مؤنة نفسه له ولعاليه فعلا أو قوة كذا
 لحرفة ولا يمنع ملكه الخادم أو دابة أو دار بقدر الحاجة ولا يجوز دفع
 الزكاة إلى من يجب نفقته على المالك وهم الوالد والأولاد وزوجاته
 ومما يملكه الآل والأذن أو التوسعة ونحوهما مما لا يجب عليه
 ولا يجوز إعطاء فقيرة الأقارب إن كانوا مؤمنين والأقارب ولا
 لكن يعطى الفاجر يجوز إعطاءها شارب الخمر لا بشرط العدالة ولا يجوز شراؤها
 بقدر كفايته

المملوك من الزكاة وعقبة ولا يجوز دفعها إلى الجاهل أو خيالا أو كان
 عليه زكاة وجب أن يؤد بها على الفور فإن حضر الموت وجب أن
 يوصي بها ويجب إخراجها من أصل المال أو وصي بها أولا وتحرم الزكاة
 الواجبة خاصة على بني هاشم لا مع ضرورةهم أو كون الدافع منهم
 أو كون المستحق منهم بالأقرب دون الأب ويجب نقلها مع عدم المستحق
 فإن نقلها مع وجوده تلفت وجب ضمانها والأقارب لا يجوز شراؤها
 المملوك تحت المشقة جاز مع وجوده فإن مات ورثة المستحقون و
 ويجوز قضاء دين المؤمنين منها حيا وميتا وتكفين الميت منها
 وتجب البيعة عند دفع الزكاة ووقت الوجوب في الغلات إذا صفت
 وفي غيرها بعد الحول وهو أن يهل الثياب **عشر** فصل تجب الفطرة
 على كل مكلف ما لك المؤنة سنة ويجب أن يخرجها عنه نفسه وغيره كل من
 يعول من صغير وكبير وغني وفقير وحر ومملوك وذكر وانثى ومسلم
 وكافر وضيف عن كل واحد صاعا من أي الأقوات أخرج وهو
 تسعة أرطال بالعراقي يكون الف ومائته وسبعين درهما

مكة الزكاة ومفاتيح عدم الاستحقاق فذكرنا ذلك

استساع

وتخرج من غالب القوة وتجري القيمة وتجيب على من ولد له أو أسلم
 قبل الحلال لا بعد ووقت الوجوب إذا هل هلال متوال قبل
 صلح العيد ولا يجوز التأخير فإن فعل لم تسقط وجب الجزاء
 عدم المستحق وهم الفقراء والمساكين وسائر المستحقين أهل الولاية
 ولا يجوز دفعها إلى المستضعف لأعدا الضرورة ولا إلى الناصب ولا
 ينبغي إعطاء المستحق أقل من صاع ويجب قطع المالك الشريك
 إذا كمل الشريك رأس لا أقل **فصل** تختب الصدقة خصوصاً
 في الأوقات الكريهة ولا يجوز التصديق على الكافر والناصب لأعدا
 الضرورة وتحرم المن بعد الصدقة والربا بها واليوم على الاعطاء
 والتصديق بالمال الحرام مع العلم بصاحبه ويجب التصديق على
 المؤمن عند ضرورته ويحرم منعه ^{منه} ويستند ويجب بالنذر والعقد
 واليمين ولا يجوز التصديق ^{منه} من مال المسلم بغيره **فصل**
 يجب الخمس في غنائم دار الحرب وفي مال الكفري والناصب والعدا
 كآهاف الذهب والفضة والنفوس والحديد والرماسر والملاحات

ولا يجوز الرجوع في الصدقة ويحكم السؤال
 من غير طمأنينة ويجوز الصدقة مرة

وإنما
 يكون

والكبريت والنفط وغيرها بشرط بلوغ المعدن عشرين ديناراً فصاعداً
 وكذا الكبريت في القوس بشرط بلوغ ديناراً فصاعداً من اللؤلؤ والياقوت
 والزرجد والعنبر وغير ذلك وفيما يفضل عن مؤنة السنة له ولعالمه من
 أرباح التجارة والصناعات والزراعات وغيرها وفي أرض الذي
 إذا اشتراها من مسلم وفي الحلال إذا اختلف بالحرام ولم يتميز ولم يعرف
 قدره ولا صاحبه ويقسم نصفه للإمام ونصفه لليتامى والمساكين
 وابن السبيل من ثقب إلى هاتم بأية بشرط الحاجة ويقسم عليهم بقدر
 كفايتهم لسنهم فإن لم يكفهم وجب أكمل كفايتهم من مال الأمام
 ويجب دفع حصصه عليهم أيضاً إليهم مع حاجتهم ويجب الخمس مرة
 واحدة لكل عام **كتاب** الصوم هو واجب على كل بالغ عاقل في
 شهر رمضان سوى الحائض والنفاء ونحوهما ومسح تركه كفر ويجب
 نيتة لا تأخر تركها واجب أن يجدها قبل الزوال إذا لم يغير ولا
 يجوز الاقطار في قضاء شهر رمضان بعد الزوال ويجوز قبله
 ألا يصيق الوقت **فصل** يجب سائر القاييم على الأكل والشرب

لأنه لا يرد
 في ذلك
 أو
 لا يرد

والكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام وعلى الارباب وعلمائهم
 في قبل المرأة وغنى الارزاق بالمال الحبة والاسمنا وخوفها وغنى الحفنة
 بالمايع ومن افطر في شهر رمضان عامدا عالما وجب عليه القضاء
 والكفارة حتى رقبته او صوم شهر من متابعين او اطعام ستين
 مسكين فان عجز صدق بما يطيق وان كان ناسيا او جاهلا فلا
 شيء عليه ويجب بالافطار على المحلل كقائه واحدة ويجب تعدد
 الكفارة بعدد الجوع في يوم واحد لا بعدد الاكل والشرب
 ومن اكره زوجته على الجوع ففادى في شهر رمضان بطل صومه
 ويجب عليه كفارتان والتغريم فان طاوعته وجب على كل منهما
 الكفارة والتغريم ومن اجنب ليلته نام ثم انتبه ولم يغتسل
 ثم نام حتى اصبح وجب عليه القضاء فان انتبه ونام طائلا وجب
 عليه القضاء والكفارة ويحرم تعدد البقاء على الجفافة في شهر رمضان
 حتى يصبح مع وجوب صومه فان فعل وجب القضاء والكفارة
 فمن نسي عن الجفافة حتى يخرج شهر رمضان او بعضه من ايام

وبالافطار على
 المحرم كفارة
 الجميع

ناويا للغسل

جميع

وجب عليه قضاء الصلوة والصوم ومن اصبح خفيفا لم يحرم له الصوم قضا
 غير شهر رمضان ويجوز نذرا او يجب اغتسال الخائض اذا ظهرت قبل
 الصبح فان تكره وجبت عليه القضا ويبطل الصوم ويجب القضاء
 والكفارة بتعمد اتصال الماء الى الحلق والعباء الغليظة والقضا بوصول
 الماء الى اللبث او وضوء النافلة فتعذر **فصل** في من ازل بملاعة
 او استسقاء وجب عليه القضاء والكفارة **فصل** في مساك
 الصائم عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني وانما يجب بعد تحققه واذا ان
 الشغل المعناد للاذان بعدد ويحرم الجوع اذا لم يتطوعه مقدار
 ايقاعه والغسل ومن تناول من غير اوقات الفجر وانفق بعده وجب
 الاغنام والقضاء وكذا من صدق الخمر ببقاء الليل فاكل ثم ظهر كذبه
 او ظن كذبه فاكل ثم ظهر كذبه او ظن كذبه فاكل ثم ظهر صدقه
 وكذا من افطر للظلمة الموهمة دخول الليل ثم ظهر خلافه الا ان يغلب
 ظنه ولا يجوز الافطار قبل هاب اكتمة الشربة ويجب بعد
 هابها ولا يجوز تاخيرها الى السحر ويجب القضاء والكفارة بتناول

المحرم بطلوع الصبح

المفطر في شهر رمضان وقضائه بعد الزوال والتذير للمعتين ويجوز
الافطار بالنقمة والخوف من الغفل ويجب القضاء ومن سئل اصابت
لم يجز له الكذب **مسألة** يجب الافطار على المسافر في شهر رمضان مع
الترايط وان قوى على الصوم ويجب قضاءه وان صام الا ان يكون
جاهلا بوجوب الافطار فلا قضاء ويشترط فيه شروط قصر المصانق
وبريد بيت التبشيل او الخروج قبل الزوال واذا دخل المسافر منزله
قبل الزوال ولم يتناول وجب عليه الصوم واجزاء وان كان تناول
استحب له الامساك ووجب عليه القضاء ولا يجوز قضاء شهر رمضان
في السفر ولا صوم الكفارة ولا القطع بالصوم لمن عليه صوم واجب ولا
يجوز صوم التذير في السفر ولا المرض الا المعتين سفر او حضرا حجة
ومرض او لوبالتيمة والشيخ والشيخ وذو المعاش لهم الافطار مع
العجز ويجب عليهم الصدقة عن كل يوم محرم وكذا الحامل المغرب والمريض
اللفظية الذين ويجب القضاء ايضا اذ ازال العذر ويجب الافطار
على المريض الذي يصوم في شهر رمضان ويجب عليه قضاءه

عليه

ويرجع في الضرر الى نفسه فان صام مع خوف الضرر لم يجز ويجب عليه
القضاء ويجب الافطار على الحائض والغفلة ويجب عليها القضاء ويجب
الصوم على المستحاضة وعليها الفضل ليلًا واذا طهرت للحائض في انشاء
النهار لم تكن استحياءا ووجب عليها القضاء **فصل** يجب صوم شهر
رمضان على المكلف سوى من به احد الاعذار السابقة فان انقضت محلا
وجب فدية ولا عزير مرة وثانيا وقيل في الثالثة ولا يجب الصوم الا
برؤية الهلال او مضي ثلثين ولا يجب الافطار للعبد الا بذلك لم يجب
الصوم الى ان يتحقق احدهما ويجب العمل بهما باليقين لا الظن وما صح
يوم الثلاثاء صائما ثم شهد عدلان برؤية هلال شوال وجب عليه
الافطار ولو بعد الزوال ولا يجب الصوم بها في قوله ويجب على الامير
والمجوس الذي لا يعرف الاهل صوم شهر ربيع الثاني فان وافق او اناخر
او استمر الاشياء اجزاء وان تقدم وجب القضاء ويثبت الهلال
برؤية عدلين لا شهادته النساء ومع العتق وشعار الشهادات برؤية
شخصين لا اقوال بالشاع وبالرؤية في بلد قريب ولا يجوز العمل

مع عدم
حصول
العلم

يقول الحالفين ولا باخبار المجتاهدين واذا كان بحسب الرواية ثمانية
وعشرون يوماً وجب قضاء يوم منه ويجب على الكافر الذكور قضاء ما
فات الاب منه ان كان ممكن منه **فصل** يجب صوم شهر رمضان
وصوم الكفارات وبذل الهدي وصوم النذر والعهد واليمين
وصوم الاحتكاك والواجب ويجب النشأ في صوم كفارة اليمين
والظهار والفضل والافطار وبذل الهدي وبالنذر وبشبهه ومن نذر
الصوم حتى يقوم الغائب وجب ان يصوم ما عدا الابدان المحترمة
التفر والمضر ومن نذر ان يصوم حيناً وجب عليه صوم سنة اشهر
ومن نذر ان يصوم زماناً وجب عليه صوم خمسة اشهر ومن نذر صوماً
معيناً فجزأ عنه وجب ان يقصد في كل يوم عدي من طعام **فصل**
يحرم صوم الناسع والعاشور الحرم بقصد التبرك لا التحزن وكذا
يوم الاثنين وصوم العيدين وايام القرابين لمن كان بمنى لا غيرها
ويوم التشك ببيت الله وشهر رمضان وصوم الوصال وهو ان
يجعل عشائهم صوماً او يصوم يومين فصاعداً لا يفطر بينهما وصوم

وصوم القنن وصوم نذر المعصية وصوم الدهر وصوم المسافر والبرص
ولجبا الا ان استثنى صوم لحائض والنفساء وروى ان العبد والربة
والولد لا يصومون تطوعاً بغير اذن **فصل** لا يجب الاحتكاك
الا بعد زوال عهد او يمين او مضى يومه فيجب الثالث ولا يجوز
الا بصوم ولا في مكان سوى المسجد الحرام او مسجد النبي صلى الله عليه
والله وسلم او مسجد الكوفة او البصرة او مسجد جامع ولا في زمان اقل من ثلثه
وكما مضى يومان وجب الثالث وحرم عليه الجماع ويجب بالاحتكاك
الافطار غنوة رقة او صوم شهر من متتابعين او اطعام ستين كفاً
ان كان ليلاً وان كان نهاراً او صوم على كفارته ان ولا يجوز الخروج
من المسجد الا للحاجة لا بد منها ولو قضاء حاجته مؤمن او مرض او مرض
فاذا خرج لم يخرج له الجكوس ولا المشي تحت الظلال اختياراً ولا القلق
في غير مسجد الا بمكة ويحرم عليه الطيب والريحان والمر والبيع
والشراب **كتاب** الحج وهو واجب على المستطيع للحمل البالغ العاقل
عينا في العمر مرة ويجب على التارك كفاً بركه على ما ولا يجوز تعطيل الحج عن

الحج واجب اجبارا لوالى الناس على الحج وزبارة الرسول صلى الله عليه وآله
واقامة جماعة بالحرمين ويجب الاتفاق عليهم بحيث المال ان لا يكون
لهم مال ويتداخل الوجوب العيني والكفائي ويجب على الفور ويحرم
تركه وشؤنيه وناذره جازا او مستحفا كما فرمتد ويشترط في
الوجوب الاستطاعة بحصول الزاد والراحلة ان اخراج اليها
زيادة على مقدار دينه وما لا بد له منه وتخليه التبر والقدرة
على الميرة وما يتوقع عليه ويجب شراء ما يحتاج اليه ولا بد من كفاية
عياه حتى يرجع اليهم ويجب الحج على من بذل له زاد او راحلة ولو
حازا وان استحيى ويجب القبول ويجب على من اطاق المشي بغير
مستقر زائد والمملوك المستطيع اذا اعتق وجب عليه الحج الى اريد
احد الموقعين معقافيجز به ولا يجب اعاده حج الخالف اذا استبرأ
ويجب استئابة الموسر في الحج اذا لم يمكنه بنفسه لمرض او كبر او عذر ويجب
اخراج حجة الاسلام من الاصل والمندوبة من الثلث ومن اوصى بحج وعشق
وصدقة وجب الاقبال بها الحج ومن نذر الحج مائيا او حافيا وجب عليه

الحج

وكذا يجب بالعهد واليمين ويرد الحج ما شيا جازا ان يركب بعد الرمي
واذا اقرع عمر وجب عليه القيام ويجب الاخلاص في نية الحج وبحرم التباينه
ولا يجوز المشقة بترك الحج ولا التقوية عنه ولا الاستحانة فيه ويجب ان
تغفر حلالا ويشترط في حج المرأة الامن على نفسها ولو مع غير محرم واذن
الزوج في الذبح لا الواجب ولا يجوز ان يحج نذرا بغير اذنه ولا في العدة
الرجعية **مسألة** يجب الاستئابة في الحج الواجب او صى بها ولا من البلاد
فان قصرت الزكاة فمن حيث يبلغ ولو من الميقات ومن مات في الطريق
وجب ان يقضى عنه من حيث مات ومن اوصى ان يحج عنه وفهم منه
النكراه وجب ان يحج عنه بعد الثلث ويشترط في النائب ان لا يكون
عليه حج واجب ومن اودع مالا وعليه حج واجب فمات وجب على من عده
المال ان يحج مذكورة الباقي على الورثة ومن مات بعد الاحرام ودخل
لحرم اجزاء عنه والاوجب القضاء ولا يجوز النيابة عن الحاضر بمكانة
في الطريق الا ما استثنى ويجوز عن الغائب ولو بعشرة اميال ولا يجوز
اخذ النائب جثمانين في عام واحد ولا يجوز الحج عن الناصب الا ان

الحج

الحج

يكون ابا ولان الحج به ويجبان توصي من خاف الموت بالحج الواجب
فصل انواع الحج ثلثة تمتع وقران وافراد ويجب التمتع عبدا
 على من لم يكن اهله حاضر المسجد الحرام ويجب القران والافراد على من
 اهله بمكة ومن كان بينه وبينها دون ثمانية واربعين ميلا من كل
 جانب فلا يجزئ بالتمتع وكذا من جاور بمكة سنين ثم استطاع ويجب
 ثلثهم عمره التمتع على الحج وناخيرها عن القران والافراد ويجب كون
 الاحرام بعمره التمتع ومطلق الحج في شهر الحج وهو شوال وذو القعدة
 وذو الحجة بحيث يدرك الواجب في وقته ويجب على المتمتع خاصة
 ولا يجوز تعدد طواف حج التمتع وسعيه على الوقوف الا للضرورة بخلاف
 القارن والمفرد ولا يجوز القران بين الحج والعمره ولا ادخال احدهما
 على الاخر ويجب العود عن عمره التمتع الى حج الافراد مع الضرورة
 كضييق الوقت وحصول الخيف فلا يجب الهدى مع العود ويجب
 الاثنان بعمره التمتع وحجة في غايه واحد ولا يجوز الخروج من مكة
 بعد العرة حتى يحرم حج التمتع مع خوف الفتور فان فعل بعد

الهدى

ورجع

وجب عليه عمره اخرى ويتمتع بها والواجب في عمره التمتع الاحرام والطواف
 وركعاه والسعي والتقصير وتزكيت عمره الافراد طواف النساء والواجب في
 الحج الاحرام ووقوف عرفه ووقوف المشعر والري والذبح والحلق والتقصير
 والطواف وركعاه والسعي وطواف النساء وركعاه والري والمبيت الا
 ان وجوب الذبح مخصوص بالتمتع **فصل** لا يجوز الاحرام قبل
 الميقات الا لتأذرا ومعتمر اخر يجب لمن خاف الفتور والمواقيت
 التي لا يجوز الا منها لاهل العراق العقيق من السبع الى اثني عشر ولا لاهل
 المدينة والكوفة وهو مسجد النخلة وعند الضرورة بحفرة لاهل الشام
 والمغرب بحفرة ولا لاهل اليمن بلهم ولا لاهل الطائف قرن المنازل ولا
 كان منزله ومنها فيقائه منزله ولا يجوز تجاوز الميقات بغير احرام في
 فعل ولو ناسيا او جاهلا وجب عليه الرجوع فان تعذر رفق ادى الى الحل
 فان تعذر رفق مكانه وكل من من ميقات وجب عليه ان يحرم منها
 وان تعذر رفق الحرم ويجب خروجه المقيم بمكة الى احد المواقيت اذا
 وجب عليه عمره التمتع فان تعذر رفق الى ادى الى الحل ويجب الاحرام

التمتع من مكة **فصل** يحرم السفر في غير الطاعة والمباح واجب
وجوب غايته كالجهاد وطلب العلم والكسب لدفع الضرر
ولا يجوز العمل في السفر ولا غير تعلم النجوم وتحريم تعليم الامم يقتضي
به في رאו يجوز ويجب الاحتراز من المخاوف والاختطاب باستصحاب
الرفق وكونه والدفاع عن النفس وعن المؤمن مع الحاجة ولو قبل الضرر
وكونه ودفع ضرورة المؤمن بقدر الامكان ويحرم الاسراف في النفقة
الا في الحج والعمرة ولا يجوز رجوع حامل الحائض وفعالها
حتى تطهر وتغضي مناسكها ويجب حمل ما يحتاج اليه ويتوقف
عليه السفر الواجب **فصل** يجب اتخاذ الدواب بقدر دفع الضرر
وإداء الواجب ويجب الانفاق عليها على من ملكها أو بيعها أو نكحها
ان كانت مأكولة اللحم ولا يجوز ان يكلفها ما لا ينطق ولا يمشي
له صوت ولا يضربها مع عدم الحاجة ولا يجوز ركوب دابة عليها جمل أو الغنم
للراكب ولا غير **فصل** يجب عشرة الناس في السفر والخروج حتى
العامة بأداء الامانة وإقامة الشهادة والصدق وكفى الاذى

غير المستحق والقيام بحقوق المؤمنين والنفقة مع المخالف وتحريم عداوة
المؤمن وإزالة له وغيبته وغشيه وترك معونته عند ضرورته ولا يجوز
مضاجعة الفاسق والمخيل والاحقر وقاطع الرحم ونحوهم لغير ضرورة
أو نفقة وتحريم مجالسة اهل البدع وصحبهم ويجب الامتناع عنهم بقدر
الامكان ويجب رد الادم وتجنب ابتداء به وتحريم التسليم على
الفقير بخلاف التسليم على الغني لا يجب المساواة أو ترجيح الفقير ويجب
الجهار بالردة بحيث يسمع مخاطب واذا سلم واحد من الجماعة اجزاء عنهم
واذا رد واحد منهم اجزاء عنهم ويحرم التسليم على الكفار وارباب الملاحية
ونحوهم الا للضرورة ولا يجوز دخول بيت الغير الا باذن ويجب كرام
المؤمنين وتبليغهم وتحريم اهانتهم وتحقيرهم ومن ايقن احد على حديث
لم يجز ان يحدث به الا باذنه أو ثقته أو ذكر الله بخبر أو شهادته ويجب
كفى الاذى عن المسلمين خصوصاً الجيران ويجب جواب رد المكاتبة
ولا يجوز احراق الخزائين بالنار اذا كان فيها قرآن أو اسم الله الا
في الضرورة والحوق ويجب الصدق في الكلام ويحرم الكذب فيه الا

لرفع ضرورة ويجب حفظ اللسان عما لا يحل من الكلام من الغيبة
والنميمة ونحوهما ويحرم حجب المؤمن وعدم الاذن له والحد والحيا
ويحرم الكذب في الجحد والحزل والصغر والكبر انما استثنى ويحرم
الصدق في الغشاد ولا يجوز ان يقول للمؤمن زعمت ولا ذكر الكنية
واللقب اللذين يكرههما صاحبهما ويحرم كونه الا فان ذا وجهين
ولسانين الاصلح ويحرم هجر المؤمن بغير موجب وان يقال له اف
وان يستخفهم وعقوق الوالد من وقطعة الاحرام واحسانه
المؤمن ليعبر بها والغيبة اللعاسق والامور الظاهرة كالخذة والجملة
وصاحب البدعة وان اذن كما عثر يجب كفارة الغيبة باستحالة الاضمار
والاستغفار له ويجب رد غيبة المؤمن ويحرم سماعها بدو والرد
ولا يجوز اذا عثر المؤمن ولا رواية شيء عليه بواجب ولا سببه ولا
الطعن عليه ولا اخمار السؤل ولا الغيبة بغير حق ولا سوء الظن به ولا
المعونة على اذاه ولو بنظر ظلم ولا المحاكمة له **فصل** في احكام
الحج والعمرة وينبغي الغسل له والتنظيف وتوفر شعر الرأس وتجب نية

الاحرام ثم التلبس باللباس الا لشاءا والتقليل ولا تحرم مسرات الاحرام الا بعد
الاثنان بعد التلبية ويجب ان ينوي ما يجب عليه من حج او عمرة وقصد
الغربة ولا يجب التلطف ويجب ليس يوفى بالاحرام ويجوز الزيادة والابدال
ولا يجوز الاحرام في الحرمة المحض لا ما يقع القلوة فيه ويجب الاحرام
على الحيض والنفس او غيرها ان كان بغير صلوة وعلى المستحاضة كما يظهر
ولا يجوز دخول مكة بغير احرام الا للحيض ومن خرج ثم دخل قبل شهر
من احرامه او نحو الخطاب **فصل** يحرم على المحرم الصيد والفرج
والبيض مباشرة ودلالة واشارة الا صيد البحر ولا يحل له ان يكلل واغلاقا
من صيد البر وان صاده محل ويحرم صيد المحرم على المحل والمحرم على المحل
وللمحرم وكذا صيد المحل اذا نجح في المحرم ويحرم على المحرم قتل الجراد وكله
واذا نجح المحرم صيدا فهو ميتة حرام على المحل والمحرم ويحرم عليها
الجماع وعليها التمكين والاستمتاع بماء ونحوه حتى النظر بشهوة والاستمتاع
والزواج والعقد والشهادة عليه وان تزوج محلا او محرما ولا
يحل للمحل ان يزوج محرما فاذا تزوج المحرم حاملا حائضا وجب

عليه فارقنا ولم نحل له أبداً ويجوز على اللحم الطيب وهو المسك والعنبر والزرنيخ
والورس فان اخطأ جاز وعليه الكفارة ألا يطيب به ريح العطارين في المسوح
وخلق الكعبة وخلق القبر ولا يجوز ان يمك على انفسه من الرائح الكريمة
ولا يجوز ان يدهن ويجوز عليه قول لا والله ولى والله ولا كتمان الشوا
للزينة وبما فيه طيب والنظر في الماء الزينة ولبس خاتم الزينة ولبس ثوب
بخس ولبس الجمل المحرم قيصاً او ثوباً غير او يدبره والخفين والجوربان
ولبس المحرمة النقاب والبرقع وتغطية الوجه ويجوز ارتداء الثوب عليه
مع الحاجة ويجوز عليها لبس الجلبى الا المفاد ولا يجوز اظهار اللزج
ويحرم على المحرم تغطية راسه واذنيه وعقد ثوبه الا للضرورة
والاحتياج والحجامة الا للضرورة والاخذ من الشرع في شعر الحلق والتخليل
للرجل المحرم سائر اختيار او اخراج الدم وتقليم الاظفار وقتل هوام
الجسد وقتل الذواب الا ما استثنى ولا يحرم عليه بخ الإبر وذبح
البقر والغنم ويجوز قطع الشجر والحشيش من الحرم الا ما استثنى وقطع
شجرة اصلها في الحلق وفرعها في الحرم وبالعكس **فصل** يجب على

اضطر

المحرم تقبل النعامة بدنة وفي حمار الوحش بدنة او بقرة وفي الغنم ثلث وفي
الثعلب والارنب شاة وفي القطاة والحجامة والذراجه ونحوهن حمل
قد فطم ورعى وفي اليربوع والغنم والطب جدى وفي القنبر
والصعوق والعصفور مد من طعام وفي العظائنة كفن من طعام وفي الزباد
اذا لم يرد شي من طعام وفي الحمامة ونحوها من الطير شاة وفي الفرج حمل
او جدى وفي البيضة درهم ان لم يكن تحرك الفرج والا فثلث ويجب
على الحلق تقبل الحمامة في الحرم درهم وفي الفرج نصف درهم وفي البيضة
ربع درهم ويجب على الحرم في الحرم كذا ان الا ان يتجاوز البلد ومن
ادخل الصيد الحرم وجب عليه اطلاقه فان امسكه وثلف وجب عليه العدا
ويحرم اخراج صيد الحرم وتجب الكفارة بالاغلاق مع التلف وبالذلاله
والامانة اذا قتل واذا اشترك محرمان فصاعداً في صيد وجب على
كل منهما فداء كامل وكذا الواقد وان اقصدا لصيد فوقع فيها
طير وجب عليهم فداء واحد مع عدم القصد واذا رمى محرمان صيداً
فاصاب احدهما وجب على كل منهما فداء ويجب شراء علف لحام الحرم

بقية حامد والقدرة به وجب الصدقة بقيمة ما يصاد من غيره والمحرم
اذا كسر بيض لغايم لم يتحرك فيه الفرج وجب عليه ان يرسل فحولته في اناث
من الابل بعود البيض فما نتج كان هدبا للكعبة وفي بيض القطاة اربل
فحولته الغنم في اناث منها كذلك وان كان قد تحرك فلكل بيضة
نغامة بكارة من الابل وفي بيض القطاة بكارة من الغنم وفي بيض
سحائم الحرم قيمة وهي درهم ^{وان كان} تحرك الفرج ففي كل بيضة شاة
او حمل او جدي وان رمي المحرم صيدا انقضى ولم يدر ما اصابه
لزمه فداءه كاملا وان كسر يده او رجله فربيع الهداء ان كان مشى
بعد ذلك وفي قول الغزال ربع قيمة وروى في يده نصف قيمة ويحرم
رمي الصيد وهو يوم الحرم ويجب فداؤه ان قتلته ويجب كفارة
الصيد خاصة عمدا وسهوا واجاهلا ويجب في كل جرادة كفارة طعام
وان كان كثيرا فزم شاة الا ان لا يمكن التحريم من قتل اسدا في
الحرم ولم يرد وجب عليه كسر واذا اخطأ المحرم الى الصيد والبيشة
وجب ان يتخار الصيد فياكل منه ويقدي واذا تكررت الصيد

عنا لم يجب عليه العزاء الا اقل مرة فان تكررت خطاء وجب عليه
كل مرة فداء ويجب ذبح فداء الصيد يعني ان كان في احرام الحج وعكسه
ان كان في العمرة وفداء غير الصيد حيث شاء واذا احل المحرم طيبة وشرب
لبنها وجب عليه دم وان كان في الحرم فقيمة ايضا وان اكل من صيد لا يحرم
وجب عليه شاة ويجب دفن الصيد فان طهره واكله وجب عليه فداء
اخر واذا احرم العبد باذن سيده فاصا صيدا وجب عليه عتق
المغذاة **فصل** يجب على المحرم بالجماع حامدا علما قبل وقوف المشعر
بدنه والحج فاقبل رجلا كان او امرأة فان عجزت شاة ويجب ان يغترفها
من موضع حاجته يقضي بالحج ويعود اليه فلا يخلو ان الاومعها
ثالث وان اراد العود فطريق اخرى سقط وجوب الافتراق بعد
قضاء المناسك واذا اكرم المحرم وزوجه المحرمة فوجب عليه بدشان
والحج فاقبل ولم يجب عليها شئ ولو جامع مكرها لها بعد تقصير احدها
قبل تقصير الاخر وجب عليه بدنة واذا جامع بعد وقوف المشعر وجب
عليه بدنة دون الحج فاقبل وكذا من جامع فمدا دون الفرج فاذا اكرمها

وجب عليه بدنة او بقرة او شاة وان كان معسرا وجب عليه شاة او
صيام او صدقة واذا اجتمع بعد الوقوف قبل طواف الزيارة لم يجز
فان يحرق بقرة او شاة فان جامع بعدها قبل طواف النساء وجب عليه
بدنة للموسر وبقرة للمعتسر وكذا اذا انظر المحرم الى غير اهله
فامسى والمعتسر اذا جامع بعد السعي قبل التقصير كذلك فان جامع قبل
السعي وجب عليه بدنة وقضاء العمرة فان قتل بعد قبل التقصير وجب
عليه شاة ومن لا حب اهله محرم حتى ينزل وجب عليه بدنة والحج فاقبل
وكذا من عتبت بذكره حية امية واذا امر امراته بشهوة او قباحتها وجب
عليه دم شاة فان استهما بشهوة فامسى وجب عليه بدنة واذا اقتت
المناسك وهي حايض وجب عليها بدنة والحج فاقبل واذا تزوج
المحرر ودخل عالما وجب عليه بدنة وكذا المحرم والمحلل العالم بالحر
والمتولي للعقد ولو محالا **فصل** يجب على المحرم في الجوار
ثلثا صا ق او مرق كاذبا شاة وثلثا كاذبا جزورا ويجب عليه

اذا تعد السباب والنسوق بقره ونجب عليه في الطيب شاة وفي
تغطية الرأس عمدا اطعام مسكين وفي التظليل ولو بعد شاة وفي
اكل ما يحرم عليه وليس ما يحرم عليه عمدا يجب عليه دم شاة وان
لبس ضرثا من الثياب وجب عليه لكل صنف فداء ولو اضطر
ولو انفق بطيرة عمدا الزم دم شاة وان نفق احداهما الزم اطعام عشرة
ساكنين وان تعد نقص الاطعام الزم لكل طيرة مائة من طعام فاذا بلغ
عشرة وجب عليه شاة وكذا العشرون في مجلس وفي مجلسين يجب
عليه دمان واذا افشاء مضت بالعام فادعى وجب على المفتي شاة واذا
حل رأس عمدا ولو لادى وجب شاة او اطعام ستة ساكنين لكل ساكن
مدان واذا طرح قنبرا او قنبرا ولم تكن تؤذيه وجب عليه كفارة طعام
وكذا ان من شجر عتبا فقط منه شئ واذا اضطرع المحرمنا وجب
كل منهما دم واذا قطع ضرره وجب عليه دم ومن قطع شجرة كبير من محرم
وجب عليه بقرة وان كانت صغيرة وجب الصدقة بثمنها الا ان استثنى
فصل المصدود والمحصور يحل له وتحل النساء للمصدود

دون المحصور لا بعد طواف النساء ويجب على المحصور ركن الهدى
والعمرة ان تمكن وان لا يحل له ان يجل حية يبلغ محله ويجب عليه الحج من قابل واذا زال المانع
لم ينج هديه وجب ان وجب عليها الاتحاق مع ظن لا درك فان فات وجب المخلل بعمرة وقضا
يبعث من قابل
الحج الواجب فان مات وجب قضاءه من ماله ومن حج قازاته احصر
لمجران يحج في القابل الا قازا وكذا المفرد والمتمتع ويجب على المحصور
صيام بدل الهدى اذا لم يجد ولا ثمنه **فصل** يجب بناء الكعبة
ان اهدمت ويجب تعظيمها واحترام الحرم ويحرم اخذ شئ من
تراثها او تراب المسجد او حصاه ومن اخذ منها شيئا وجب ان يرد ولا
يجوز ان يقام على كفاي حذ ولا قصاص في الحرم الا ان يكون جنى
فيه ويجب ان يضيق عليه ليجز ولا يجوز التحص بالحرم ويحرم هدم
الكعبة فاذا جاورها واكل مالها وما يهدى اليها او يوصى لها
به ويجب صرفه في معونة الحاج في الحاج ولا يجوز دفعه الى الخدم
ولا التصرف في حلي الكعبة ولا التكفين بكسوتها ولا يجل اخذ لقطه
ان لم يكن محتونا للحرم الملتشد ويجب حثان الرجل قبل الحج او قبل الطواف

ويحرم البول والغوط في الكعبة وفي المسجد عمدا ويجب قتل الاول
وتعزير الثاني **فصل** يجب طواف الحج والعمرة وطواف النساء ويجب
ايضا بالنذر والعهد واليمين ويجب طواف النساء على الرجل والمرأة
والنحصى وغيرهم في الحج وعمرة الا فراد لا تمتنع ولا يجوز الاستمناح
لا حدين منهم قبل ولا التمكين ويجب ركعتا الطواف الواجب والنية في
اقله والقيان ويجب كونه سبعة اشواط والابتداء بالحجر والحتم به **الاسود**
وتفديته على صلوة واحضاء الاشواط وجعل الكعبة غريبا وكون
الطواف بين الكعبة والمقام ولا يجوز التباعد عنها باكثر من ذلك من جمع
للمهمات اختيارا ويجب ادخال الحجر في الطواف والشاذرون ان يمشي
خارجها ومن اخضر الطواف الواجب ومشى في الحجر وجب اعادته وكذا
الشوط فضا عدا ومن شوطا منه وجب ان ياتي به ولو في انشاء التبي
وان يستيب فيه مع التعذر ومن شك في الاشواط قبل الاضطرار في
السبعة وما دونهما وجب عليه الاستيفاء ومن زاد شوطا في الواجب
عمدا وجب عليه الاعادة وان ذكر قبل الركن قطع ومن شك في السبعة

والم
وب

وتلحقها وجب ان ينسب على التسعة ويجب التطهر في الواجب
خاتمة وان طاف واجبا بغير طهر وجبت الاعادة وكذا الواحدة
فيه قبل تجاوز النصف لا بعده وكذا لو قطع قبل التجاوز ولو لم يرض
وبعد يجب الاتمام لا الاستيناف ويجب ان يطاف بالغاخر ويجزى
عن الكامل والمجمل مع النية وكذا السعي ولا يجوز الطواف عن كاحض
بكرة ويجوز عن الغائب ويشترط طهارة الثوب والبدن من النجاسة
في الطواف الواجب وسائر العورة ومن ترك الطواف عمدا بطل حجه
ووجب عليه بدنه والاعادة ولو جاهلا ومن نسي طواف النساء حجه
رجح وواقع وجب ان يبعث هديا الا ان يكون تجاوز النصف ويجب
تقديم الطواف على السعي فان خالف اعاد السعي ولا يجوز تقديم المنع
الطواف والسعي على الوقوف في الضرورة كخوف الخيف ويجب ما خیر
طواف النساء عن السعي ومن نذر ان يطوف على اربع طواف اسبوعين
ويجب اتياع ركعتي الطواف الواجب على المنفام او الى احدي جانبيه
حيث هو الا ان فان صلاحها في غير وجب الاعادة وان نسي حجه

خرج وجب عليه العود ان امكن والا الاستنابة ويجب تقديمها على
السعي ويجزم الطواف على الخافض والنساء فان ضاق وقت الوقوف وجب
عليها العود الى الافراد والطواف بعد التطهر واذا حاضت قبل تجاوز
النصف وجب عليها اقطعه والاستيناف اذا ظهرت وبعد تقطع
ثم يجزى الا تمام وان نسى حايضا **فصل** يجب السعي بعد الطواف
الموجب بالاضالة الاطواف الثاني ويجب فيه القية كونه سبعة
اسواط والابتداء بالصفا والختم بالمروة وهذا الذهاب شوطا والرجوع
الحرواحض الاسواط ومن ترك السعي في الحج عمدا وجب عليه الحج من
قابل ومن نسى وجب ان ياتي به وان خرج وجب ان يعود وان تعذر
وجب ان يستحب ومن بدا بالمروة قبل الصفا وجب ان يعيد وكذا لو
زاد على التسعة عمدا الا نسيانا ومن ظن تمام السعي فغصر ثم ذكر النسيان
ولو شوطا وجب عليه اكمال روزه بقرعة يتصدق بها **فصل** يجب
التقصير في عمره المنع وعمره الافراد بعد السعي ويجب فيه اربعة اشئ
من الشعر والظفر وان قل ويجب النية ويجزى الحلق في عمره الافراد بل

عوا فصل ويجزى في غمرة النعنع وفيها وفي الحج على المرأة ومن تغلبت ترك
التقصير حتى أحرم بالحج بطلت عمرته وصارت حجة مفردة ولا يجوز
للمنع الخروج من مكة حتى يحرم بالحج مع خوف فوته ولا يحل للمرأة قبل
التقصير أن فعل وجبت الكفارة **فصل** يجب وقوف عرفه على الحاج
بعد الإحرام يوم ناسخ ذي الحجة وحدها ما بين عرفة وفوته وفرة وذي
الحجاز والأركان ولا يجزى الوقوف في هذه الحدود والوقوف بعرفة
واجب من تركه عمداً بطل حجه والواجب النية وأن يكون بها ولو جالساً
أو ركباً من زوال الشمس إلى غروبها المعلوم بذهاب الحرة الشرقية
وموافق منها قبل عامداً واجب عليه نية ينجزها يوم النحر فإن عجز
وجب عليه صوم ثمانية عشر يوماً ويجب العمل في تعيين يوم عرفه
على زوالة لاله أو مضى لثنيه ومن تأفاته الوقوف لا اختياراً واجب
عليه الوقوف ليلة العيد **فصل** يجب الوقوف بالشعر الحجاز بعد
وقوف عرفه ومن تأفاته أجزاء الشعر والواجب النية وأن يكون به
من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ولا يجوز إلا فاضة من قبل الفجر لا

يوم العيد

لقد مرة كالخوف فيجزي الوقوف ليلته من قلته الاختياري والاضطرابي
الأول أجزاء الثاني وهو ما بين طلوع الشمس والزوال ومن خرج منه
قبل وجبت نية اليد ويقف به ولو بعد طلوع الشمس فإن خاف فوت
اختياري الشعر وجب اختياراً ويجزى الاختياراً بالاضطرار بال
واختياري والاضطرابي معا واضطرار الشعر بانقراضه ومن تأفاته الوقوف
ولو لم هو بطل حجه وجب عليه أن يتحلل بعرفة ومن تأفاته أحدهما عمداً
بطل حجه ولزمه بدنة **فصل** يجب رمي حرة العقبة خاصة يوم النحر
ولا يجوز الرمي بغير الحصى ولا بحصى غير الحرم ولا بما رمى به ويجب النية
في قوله والرمي سبع حصيات وأصابة الحرة بفعله ووقت الرمي من طلوع
الشمس إلى غروبها ولا يجوز بالتبديل لاضطراره ومن تأفاته وجب عليه
القضاء من الغد ويجب مباشرة الرمي فلا يجوز الاستئابة إلا في
فصل يجب ذبح الهدي على المتمتع خاصة وتجزئه شاة ويجب
الهدي على الحرم وتجزئته المولى بين أن يهدي عن عبده وإن يأمره
بالصوم فإن أدرك أحد الموقفين اعتقاً أجزاء الحج ووجب عليه

ومن تأفاته الوقوف
بعرفة نهاراً وجب عليه

العود ليلته

عنه الهدى ان كان حج متممًا او حج بعدي وجب ان يذبح عنه ان لم يكن
له هدى ومع الحج الصوم عنه ويجب الذبح في يوم النحر او يومين بعده
وعب كونه من الابل والبقر والغنم ولا يجزى الحيلة وافق ما يجزى
الحج من الضأن والشي من المعز والبتبع من البقر ولا يجزى الحصى ولا
المجبوب ولا ناقص الخلق ولا المهرول بحيث لا يكون على كهيته في حج
الا ان يشترى عليه الله ممين ومنه وجد هديا لا وجب ان يعرفه أيام
الشرقي فان لم يعرف صاحبه وجب ان يذبحه عنه واذا ذبح الهدى
وجب ذبحه لا تحرمها ولا بد في الذبح والتحريم التسمية واقبال القبلة
ولا يجب المباشرة ويعتبر اسلام الثأيب ونحر الابل وما سواها ويجب
الاستدعاء بالرب في ثم الذبح ثم لخلق فان خالفها وجب الاكل منه
الهدى والاهداء والاعطام ومنه عدم الهدى ووجد الثمن وجب
ان يختلف عند ثمنه بشرطه ولا يجزى في ذبيحة واحدة ولا في ذبل ومن وجد
ثمنه بعد أيام الذبح صام وكذا من لم يجد قبلها ويجب صوم بدل
الهدى عشر أيام ثلثة استواء في ذبيحة واحدة ولو في اولة استواء

رجع الى اهله او مضى مقدار قطع المسافة او شهر اذا تجاوز ومن فاته صوم
الثلثة في ذبيحة واحدة وجب عليه شاة ولم يجزئه الصوم ومن مات قبل الصوم
وجب ان يصوم عنه وليه الثلثة دون السبعة ومن صام التوبة وعرفه
اجزاء صوم يوم بعد أيام الشرقي فان صام يوما ودخل العيد استأنف
بعدها ومن وجب عليه بذن من فحج اجزاء سبع شاة فان عجز اجزاء صم ثمانية
عشر يوما ولا يجب سبع ثياب العقل في الهدى ومنه نذر هدا وعين مكانا
وجب والا وجب بمكة ولا يجوز الاطعام من نحو الاصاحي غير كفارة
اليمين **فصل** يجب لخلق او النقصير على الحاج بعد الذبح فان دار
البيت قبل الخلق عمدا وجب عليه دم شاة ويعيد الطواف والتعبد لخلق
ان قدمها عليه ومن تركه حجة خرج من منى وجب عليه العود ان امكن
ويجوز لخلق على المرأة ولا بد من الصرورة والمبلد ولا يحل للرجل ولا
للأمة الاستماع قبل طواف النساء ولا الطيب قبل طواف الحج للمتنع
وقبل الخلق لغيره ولا باقى الحرمات قبل الخلق ولا الصيد ما دام في الحرم
فصل يجب طواف الحج بعد الخلق ان لم يكن قدمه على الوقوف

ثم ركعاه ثم طواف النساء يوم النحر ومن الغد وجب العود إلى البيت المربعي البيت
ولا يجوز البيت لغيره إلا في التشريق فان فعله من غير كل ليلة شاة إلا ان
بييت بمكة مستغلا بالعبادة او يخرج من مكة نصف الليل ومن شئ الجاهل حتى
خرج وجب عليه العود والمربعي فان تعذر وجب ان يستب ولو في قابل
ويجب رمي الاوتى ثم الوسطى ثم حجر العقبة بجميع الحج نوايا مرتباً فان
عكس اقل على ما يحصل مع الترتيب ويتحقق ان يعرض حياض ومن شئ
واحدة اذ فيها فان اشبهت في الثلث وجبت ثلث ولا يجوز
التفرقة الثاني عشر الا بعد الزوال ويجوز في الثالث عشر قبله ويجوز
بينهما ان يقع الصيد والنساء في احرامه خاصة والا ففي الثاني فصل
يجب العمرة على المستطيع وتجرى عمره المنع عنها ويجب تقديمها
على الحج وناجزها المفردة ولا يجوز عمره المنع في غير شهر الحج ويجب
بالنذر والعهد واليمين وقد تقدم تفصيل افعالها واحكامها
فصل يجب زيارته النبي والائمة عليهم السلام كعادته ويجب احترام
المدنية ولشاهد الحرفة وعمارتها وتعليمها وحرم المدينة من غير إلى

ليسبح سبح

وتحريم الجوز ان يفصل شجر ولا يصاد من صيده بين الحرمتين ويجب
اتخاذ يوم الغدير عيداً وروى وجوب زيارته الحسين عليه السلام وسائر الائمة
عليهم السلام وبحرم اهانتة وتبته والاستغفار فيها ويجب احترامها وكرامتها
وروى عدم جواز بيعها وروى عدم جواز السفر إلى زيارته القبور
الا قبورهم عليهم السلام ولا يجوز الطواف بالقبور ولا السجود لغير الله **كتاب**
الجهاد وهو واجب مع القدرة عليه والحاجة اليه بشرط البلوغ والعقل
واذن الامام وامره ويحرم مع الجاهل الا لدفع الضرر ولا يجوز الخروج
بالسيف في زمان الغيبة ولا يجوز ان يقتل من اهل الحرب النساء ولا
غير المكلف الا دفاعاً او مزاحمة كافر اماناً او حجب عليه وعلى المسلمين
الوفاء به ويحرم الغدر والغشال مع الغادر وان يقاتل في الاشهر الحرم
الا ما لا يرى لها حرمه ويحرم الغرار من الخفاف الا ان يزيد العدو عنه
الضعف او متحرفاً القتال او متحيزاً إلى فئة ويحرم التعرب بعد
الحجزم وسكنى المسلم دار الحرب الا لضرورة ويجب الدفاع عن النفس
وعن الحرم والمؤمن وان خاف القتل لا المال وان جاز ويجب قتال

والذكورة والحرمه

اهل الكتاب حتى يسلوا او يقبلوا الحجة وشرايط الذم او يفتلوا او قتل
غيرهم حتى يسلوا او يقتلوا ويحرم مشابهة الكافر في الملاصق ونحوها
واذا شبهه الطفل بالبالغ وجب ان يعفى بالآيات **فصل** بحجتها
الانسان نفسه بمغفرت التهمات وجبرها على الواجب خصوصاً القيام
بغرض الجوارح والحقوق الواجبة للمؤمنين وتحصيل العلم واليقين والتوكل
على الله والرجالة والحقوق منه وحسن الظن به وطلاعة الله وترك محبة
وملازمة الودع والعفة وإيثار رضى الله وتبذير الغائبة والايضايف
والعدل واصلاح النفس واجتناب الذنب والذوات المحرمة وتحصيل
الذنوب وكفران النعمة ويجب اجتناب الكبار وهي كثير من جميع
الذنوب كبار وليس فيها صغار الا بالنسبة ومن اكبر الكبار الشرك
بآله والياس من روح الله والامن من بكر الله والعقوق والقتل
والغذف والزنا والربا والزنا والسرقة ومنع الزكوة وشهادة الزور
والسرقة وشرب الخمر والفجور واللواط والكذب والاسراف وحسن
الحقوق والاستغفار بالملاهي والاصبر على الذنب وتجنب التوبة

من جميع الذنوب ويحرم طلب الرياسة الدنيوية واخيار الدنيا بالدين
ويجب لشاكن الغضب عن فعل الحرام والمسد حرام دون الغبطة
ولا يجوز التعصب على الباطل ولا التكبر والتجبر واحقاد اهل الحق ولا **حب**
الدنيا المحرمة والمحرر عليها ولا اساءة للخلق والخشوع والبذل واينزال الله
ولا البغي والظلم ويجب التوبة منه ويشترط فيها رد المظالم الى اصحابها
فان عمل استغفرهم ومن اضل الناس وجب عليه التوبة ويشترط فيها ردهم
الى الحق ولا يجوز الرضا بالظلم ولا الاعانة عليه ويجب الاعتراف بالحق
بالذنوب والندم والغرم على ترك العود والاستغفار منها والاعتذار
في التوبة واداء الحقوق الفايته وتجديد التوبة كلما انقضها ويصح
اخر العمر ان يتوب من العنق والكفر ويجب محاسبة النفس كل يوم وتدارك
ما فات وزيادة التحفظ عند زيادة العمر خصوصاً بعد الاربعين **كتاب**
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما واجبان بشرط العلم بالمعروف
والمنكر وتجنب النفاق والامر من الضمير ويجب الامر بالواجبات
والنهي عن المحرمات وانكار المنكر بالغلب ثم باللسان ثم باليد ويجب

انكار العامة على الخاصة والعكس ويحرم ترك الامر والنهي والرضا بالكره
ويجب اظهار الكراهة للكره وفاقا له وهجره والتوصل الى الزاوية بكونها
يمكن والغضب لله بما غضب لنفسه وامر الاهل بالمعروف والنهي عن المنكر
المنكر فان لم يمكن منهم سقط ويجب ان ياتي بما يامر به من الواجب ويترك
ما ينهى عن الجرم ويحرم استخاط الخالق في فرضات المخلوق حتى والدين
ويجب حب في الله والبغض في الله وسحب المؤمنين المطيع وبغض الكافر
والغايه وينبغي الامر بالمندوبات والنهي عن المحرمات برفق
ودعا الناس الى الاسلام مع الامنه ولا يجب ذلك وتجنب النفقة في
العمل والقوى لدفع الضرورة بقدرها في زمن الغيبة الا في شرب
الخمر وسب الانبياء والائمة والبراءة منهم والقتل والجرم ويجب كتم
الدين عن غير اهل بيعة الحوف ولا يجوز تسمية المهدي ولا غير من الامت
عليهم السلام مع النفقة والخوف ولا يجاوز اهل المعايير ومخالطهم اختيارا
وتجنب البراءة من اهل البدع وسبهم وتحذير الناس منهم ان اسكن
فصل في فعل المعروف ويجب لدفع ضرورة المؤمن ولا يجوز

دفع غيره منعه الشرعي ويحرم كتمان النفقة ويجب قرض المؤمن مع ضرورة
بقدرها ان يمكن وانظار المعسر وشكر النعمة واداء الحقوق فيها ولا هضم
باسر المسلمين ومناصحتهم ويحرم عشمهم وترك معونتهم مع ضرورتهم
كتاب التجارة وتوابعها وهي ولجبة افا توقفت عليها كفاية
النفس وواجب النفقة ويجب طلب الرزق دها او غيرها بقدر دفع الضرر
ويجب الاقتصار على طلب الحلال دون الحرام ويجب الاتفاق على اجبي
النفقة من الحلال ويجب التوسعة **فصل** يحرم التكب بانواع
المهرنات ولا يحل ما يشتري بها ان اشترى بعين المال ولا يجوز الاتفاق
من المال الحرام ولا في الطاعات على العلم بصاحبه ويحرم ابر الفاحشة وقب
الخمر والنبذ والمسكر والفحشاء والخنزير والميتة والزنا والرشوة والكهانة
واجرة القضاء وبيع السلاح والترويج لاعداء الدين وقت الحرب
وبيع الكلاب الا كلب الصيد والماشية والحايطة وكب المغنسة
الا للعراس اذ المريد خل عليها الرجال وبيع المغنسة وشرفها وسماع ضاها
وتعليقها وكب الناحية بالباطل وتدليس المشاطة وتعلم الخوم وتعليقها

للعمل والعلم بها والنظر فيها وتعليم التلميذ والعمل بها والنظر فيها
وتعليمه واستعماله وتصديق الكاهن والمنجم والقباض واجرة الاذن
والامانة وبيع المصحف والورق والجلد والفهارد والكسب به حتى
لحوز والبض واخذ ما ينظر في الاعراض الامع علم الاذن وبيع القرد
او صناعه **او صناعه** وبيع الخشب ليعمل صليبا ومعونه الظالم على الظالم
والهبة قلم وصح الظالم ومجته بقائه والولاية من قبله لا دفع ضرره
ولتفيع المؤمنين والعمل الحق بقدر ما يمكن ويجب رد المظالم
الى اهلها ان عرفهم ولا تصدق بها ويجب على الوالي العدل
والعمل الشرف ويحرم قبول الخائفة ان علمت بعينها حراما ولا فلا
والنزول على المسلم بغير اذنه ومنزب الخمر وسقيها وجماعها وعصاها
والمساعدة على شرها وبيع العنصر بعد ان يغلب قبل هذا التلدين
واكل مال اليتيم ظلما ويجب دفع ماله اليه بعد البلوغ والرشد
ويجب عليه قول ولا يجوز التصرف في مال المسلم بغير اذنه او طيب
نفس ويحرم على المسلمين كسب الدين بالمال وتبسة الرجال بالنساء

وعكسه ومن صالح السلطان على الخزينة لم يجز له ان ياخذ من الرعية
الكثيرة ويحرم على القوم المجتمة والتمثيل ذوات الارواح وبيع القبط
في دار الاسلام والغناجة في القران وتعليمه واجرة وسماعة لخص
في المجلس والغبية الاما استثنى والغبية واستعمال اقسام الملاهي
وبيعها وشرها وسماعها واللقب بالشرطي والزرع والخصوع عند
اللاعب الشرطي والتالام عليه وبيعها وشرها واكل ثمنه واتخاذ
والنظر اليه وتقليبه **فصل** لا يجوز بيع ما لا يمكن بيعه الاذن الملك
الا الاب والجد له والوصي في مال الصغير ولا المشترك ويجب على مع الغيبة
المشتري رد البيع اذا لم يجز المالك ورد منافعه الغايبة فان عثر او ضاع
في الارض وجب ازالتهما ولا يجوز بيع المكيل والموزون بمخارفة ولا
التجس فيها ولا البيع بمكيل مجهول ولا بيع اللابق منفردا ولا بيع ما يضرب
القياد بشكك ولا الجرم قول لم يعم الى معلوم ولا ما لا يقدر على تسليم
في النايغ والمشتري البلوغ والرشد ولا يجوز بيع الوقف ولا الارض
المقنونة عنق ولا بيع الطريق غير المملوك ومن امر الغير ان يبيع لم يجز

ان يشتري لنفسه ويحرم الخلف كاذبا ويحرم الاختكار مع ضرورة
 المسلمين في الخطه والشعر والتمر والزبيب والتمر والتمر والتمر والتمر
 بايع غيره ويجب عليه المحرك حينئذ البيع ولا يجوز ان يسرع عليه **فصل**
 تكون البقاعين الخيارات في المجلس لم يفرقا فاذا فسخ احدهما وجب على
 الآخر القبول الا ان يشتري اسقوط وفي بيع الحيوان ثلثة ايام للمشتري
 ما لم يتصرف او يحدث فيه واذا اشتراط خيارا وجب عليه الوفاء به
 وخيار التأخير للبائع بعد الثلثة وفيما يفسد الدخول الملبى بعد ذلك
 القيل وغيره الروية بعدهما والعيب والعين عند تحققهما ولا يجوز
 بيع الايمان المرئية بغير روية ولا وصف ولا كتم العيوب ولا جزم الموعود
 ولا حقه **فصل** اذا لم يعين الاجل وجب على البائع قباض المبيع
 وعلى المشتري قباض الثمن في الحال واذا حصل الاقباض وجب على
 الآخر القبض واذا عاقب الاجل وجب عليهما الوفاء به ولا يجوز تبديل
 الحاج بزيادة فيه ويجوز تبديل الموعود بنقص منه وغيره ولا يجوز
 ان يبيع الدلال ما قوم عليه مراحته وان جعل له ما زاد ويجب ذكر

الاجل في بيع المراجعة ان كان ولا يجوز الاقالة بوضعه من الثمن ويجب
 ضمان الدال مع الشفط والشرط ومن اشترى متعة صفقه لم يجز له بيع
 بعضها امرأته الا ان يجزى بذلك ويجب العلم بالعوضين وردد ما زاد
 عن حق الغايظ الا ان تطيب نفس الدافع واخساب العيون من الثمن
 ومن امرأته ان يشتري له لم يجز ان يشتري لنفسه ثم يبيعه ولا يعلو
 وكل شرط ما يفي في عقد لازم يجب الوفاء به ولا يجوز للبائع ان يشترط
 وبكل المشتري لما اخذ دون حقه **فصل** من اشترى مئة فوطيها ثم
 ظهر فيها عيب لم يجز له ردها بل لا اثر الا ان يكون عيب الجمل فاب
 ردها به وجب ان يرد معها عشر قيمتها ان كانت بكر او نصفه ان كانت
 ثوبا ولا يجوز الرد بالعيب مع البراءة منه **فصل** الربا حرام وهو بيع
 المتماثل من المكيل او الموزون تفاضلا والقرض بشرط النفع ولو صعد
 والمنفعة والشعر جاز هذا لا يجوز بيع احدهما بالآخر تفاضلا ويجوز اخذ
 الربا ودفعه وكذا بته والشهادة عليه ولا يجب رده ما اخذ من الربا اليه ما لم
 ان كان علما بالحرمة والافلا ولا يجوز بيع التمر بالزبيب والزبيب بالعنب

ولا مع علم المشتري
 ولا بعمل رضاه

ولا يجوز التفاضل في الربوي وان كان احدهما اجود ومن اراد بيع الربوي
تفاضلاً وجب ان يجعل مع الناقص من غير جنبه **فصل** يحرم التفاضل
في بيع الفضة بثلثها والذهب بثلثه ويجوز سائياً ويجب القبض في المجلس
والابطال وان تفاضلاً وجب جعل شيء مع الناقص من غير جنبه واذا
اجتمعوا ولم يعلم قدرهم لم يجز بيعها باحد بل جميعاً او بغيرهما واذا بيع
المشترى بجنبه وجب ان يزاد الثمن زيادة تعادل المقتضى ولا يجوز بيع
شئ من الخلل ثم منه وهي المزابنة ولا بيع الزرع بجنب منه وهي المظلمة
فصل لا يملك الرجل من يجرم عليه من الاثاث بالتب بالزراع وتو
ملك احداهن انعتقت عليه ويملك من عداهن سواء العودين والمرأة
تملك من عداها ومن اشترى امه وجب عليه استبرأؤها بحيضة
ان كانت تحيض والا فخمسة واربعين يوماً ويجب الاستبراء على من اراد
بيعها ولا يجوز المشتري وطوها قبل الاستبراء الا ان يكون صغيرة او بائنة
او بكر او حائضاً الا زمان حيضها واشترى من امرأة او من ثقب
واجر استبرأها ولا يجوز وطأ المشتري الامه الحامل حتى تضع او تضي

اربعة اشهر وعشرون ايام ولا يجوز التفرقة بين الاطفال وامهاتهم بالبيع
حتى يستغنوا الا مع التراضي ويجب على المشتري الوفا اذا شرط عليه عدم
البيع والهبة للامه دون الميراث ولا يجوز بيع لم الولد في حيوة اباه فيمن
رغبها مع اعسار مولاه ولا يجوز بيع الحرة **فصل** يجب والسلف
ذكر الجنس والوصف وتعيين العوضين والاجل ولا يجوز فيما لا يتبسط
بالوصف ولا يلبس الثمن حاله وجود المبيع وقت الحلول غالباً **فصل**
يجب الاقراض الدفع الضرورة لا يجوز بيع عدم الحاجة ووجلا داء ويجب
قضاء الدين ونية قضاءه مع الجز ويجب الكسب لقضاءه واذا اظهر
وتحريم الماطلة بالدين وحسن الحقوق عن اهلها ويجب بيع ما يزيد
عن الكفاية من مسكن ونحو قضاء الدين دون ما لا يزيد ولا يجوز بيع
الدين بالدين ويجب قضاء الغريم المطالب بالاعطاء او الملاحظة
مع التعذر ويحرم التفرغ مع الشرط الا مع عدمه ومكان عليه دين لغائب
وجب عليه نيت الاداء ولا جهاد في طلبه ويجب قضاء دين القتل
من دية ان لم يخلف شيئاً او قصرنا خلف ويجب انظار المفسر بعد

بعد تحقق اعدائه ولا يجوز معاسرتهم ومن اذن لعدوك في الدين وجب
عليه قضاءه والاوجب على العبد اذا اعتق **فصل** في الرهن بشرط
فيه القبض ولا يجوز التصرف فيه بدون اذن واذا اغتاب صاحبه لم يجز
بيعه الا ان لا يعرف فيجوز بعد التعريف ويجب حفظ ما زاد عن الحق
واذا تلف بفريط وجب حمله والا فلا ويجب رد الزيادة من الطرفين
في صورة القتمان وان استوفى المدين شيئا من غلة الرهن ونحوها
وجب احسابه من الحق ان كان بغير اذن ويجب حفظ الرهن ولو بالتفقة
ومتعاطا ان ركب الدابة المروية او استغنى بالرهن **فصل** في الحجر لا
يجوز تصرف الصغير المجنون والسفيه في اموالهم بل يجب معهم **فصل**
فيهم حتى يزول الموانع وكذا المملوك الا مع اذن ويجب قسمة
مال المفلس على غناه بالحصص فلا وجد منع عزم بعينه وجب نفعه
اليه ان لم يقصر المال ويجب حسن التدبير بعد ثبوته حتى يروي او
يظهر اعدائه ولا يجوز للرئيس الوصية باكثر من الثلث **فصل** في الضمان
يجب بين الضامن والضامن مع رضا المضمون له ولا يجوز له الرجوع

على المضمون عنه مع عدم اذنه ولو او بعض الورثة الغنا عن الدين وضمن
رضا الناقضين وجب عليه وبشرط ملاءة الضامن او علم المضمون لربان
ولا يجوز للضامن ان يرجع باكثر مما دفع ومن كفل باحضار عريم وبحق وجب
عليه ولا حبس حتى يحضر او ما عليه ولا يجوز رجوع الحال على الحمل بعد
الرضا **فصل** في الصلح يجب الوفاء به وبشرط فيه رضاها وعلما
بالحق وجهها مما ولا يجوز منع جهل احدهما خاصة ولا يجوز الصلح على
الدين لحال بازيد منه موقلا ويجب اصلاح بين الناس ككتابة ولتحت
عينا ولا يجوز بيع المسلمين من الماء المباح قبل الجان ولا من الطريق
وسائر المشتركات **فصل** في الشك لا يجوز التصرف في مال الشريك
بغير اذن او طيب نفس ولا الخيانة ولا وطأ لامة المشتركة ويجب حفظ
حصة الشريك وايصالها مع المطالبة ولو شرط في التصرف الاختصاص وجب
الوفاء به وكذا كل شرط بافع حتى يتفاسد ولا يجوز قسمة الدين المشتركة
قبل قبضته ما حصل لها **فصل** في المضاربة اذا عين المالك نوعا
من التصرف لم يجز للعامل المخالفة فان خالف فنلف المالك وجب عليه

ضمانه وان كان بينهما او يجب عليها الوفاء بشرط الحقة وسائر
الشروط السابقة ما لم يفسخ المضاربة او يفسخ احدهما ويجب الثمنان
مع التعريط خاصة اذا ضمن المالك العامل لم يجز له ان ياخذ الارش
ماله ولا يتجاوز المضاربة بالدين حتى يقبض ولا جمل لليتيم الا لولي
مولى **فصل** في المزارعة والمساقات يجب الترع والغرس كفاية
وتحت عينا او بشرط فيها كون التماشا عاينهما اشاويا وتفاضلا
ويجب الوفاء بما شرط فيهما من شرط ما بلغ ويجب العمل على العامل
الا للبذر والبقر الاع الشط ولا بد فيها من ذكر الاصل واذا اخرج من المالك
على العامل فقبل وجب عليه زادا ونقصا ويجب ان يكون عليه كل منهما في
حصصه من الشرايط ولا يجوز شجرة المسلمين الا مع الشرط على العامل ولا ظلم
الفلاحين **فصل** في الوديعة يجب اداء الامانة الى البر والفاجر
الامانة شئ وتحرم الخيانة في اموال المسلمين واهل الذمة وفرض
في الوديعة وجب عليه ضمانها والافلا ولا يجوز الافراض منها
الا مع الضرورة ولا ايمان الخائن والمضيع ولا فساد المال ومن

او عدل لق ما لا يعلم انه ليس له لم يجز له صرفه اليه مع الاختيار بل يكون
لقطه **فصل** في الغاربية يجب حفظها ورة لها فان فوط وجب
صنائها وكذا الذهب والفضة وان لم يشترط وكذا لو شرط الثمنان
وان لم يفرط ومن استعال منه غير مالك وجب عليه ضمانها ولا بد من كون
المعبر الكا كاجاز الشرف **فصل** في الاجارة لا يجوز الاجارة على العمارة
كخدم المساجد ضرا او القتل غير حق وعمل الاصنام والمزارع وغير
ذلك ولا يجوز منع الاجرة من اداء الواجبات كالجمعة وغيرها ويجب
الاجرة بعد الفراغ من العمل ولا يجوز لاحدهما الفسخ بغير رضا الآخر
ولا يزم الوفاء بكل شرط سابق فيها ويجزم منع الاجرة لجزءه ويشترط
المتعاقد من وتعيين العين والمدن والمسافة والاجرة والعمل ولا يجوز
يجوز لمسا جردا بة تجاوز المسافة فان فعل ضمن العين مع التلف
والاجرة وان لم يتفع ولا يجوز ان يوجر المسكن باكثر من الاجرة اذا
لم يحدث حدثا او يجرم عرامة او يكون بغير الجبن ومن قبل يعمل لم يجز
ان يقبله غير متعينة الا ان يعمل فيه شيئا ومن اجر العين جاز ان

بيعها ويجب ان يجبر المشتري بالاجارة ويجب ضمان الصانع المانع
اذا تلف بفعلهم او في ايديهم بتفريط او كانوا متهمين ولم يعلموا وكذا
المكاري وكذا من شرط عليه ضمان **فصل** في الوكالة يلزم تصرف
الوكيل الى ان يعزل فان علم بالعزل لم يجز له التصرف ولا يجوز تصرفه
اذا خالف الموكل ويجوز بعد العزل وقبل العلم ولا يجب على الوكيل
ضمان الامع التفريط ولا يجوز للوكيل في الزوج من رجل ان يزوجه
من نفسه ولا يجوز اليتيم من امر ابنته الكبيرة الامع الاذن
ولا يجوز للوكيل الخيانة ولا التصبيع **فصل** في الوقف والصدقة
يجب العمل بشرط الواقف ولا يجوز تغييره ويشترط فيه القبض والمراحم
غرفة ولا يجوز ان ياكل من وقفه ولا ان يسكن الدار اذا تصدق
بها الامع الاذن واذا وقف على ولد الصغار لزم الاعية الكمار
الا بعد قبضهم ولا يجوز بيع الوقف ويشترط تعيين الموقوف
عليه والدوام ولا يجوز الرجوع فيه ولا في الصدقة بعد القبض
ويجب فيها القرينة ولا يجوز الصدقة على بني هاشم من الزكوة

خاصة الا ما استثنى **فصل** في السكنى والحبس وهما انا بيان
لشرط المالك فجب الوفاء به ان قيدها بحيوته او حق الساكن او عقبه
اولاده معقنه ولا يجوز بيع الساكن العين وبطلان بموت المالك مع
عدم تعيين مدة ولا يجوز مخالفة شرط المالك **فصل** في الهبة اذا
وهب ما في الذمة لمن هو عليه لم يجز الرجوع ويشترط في الصدقة القرينة
دون الخلعة والهبة ويشترط في الهبة القبض ويكفي قبض الواهب
عنه ذلك الصغير لا كبير ولا يجوز الرجوع فيها للابوين والاولاد
وذي القرابة ولا بعد القبض والتلف ولا مع التعويض **فصل** في
السبق والراية ويجب الوفاء بشرط فيها ولا يجوز في غير الخيل
والابل والبغال والحمير والسيارات **كتاب** الوصايا يجب الوصية
على من عليه حق اوله والا استجبت ويجمع الواجبات من زكوة
وتج ونحو ولا يجوز الجور في الوصية والحيف فيها يتجاوز الثلث
ويجب ردها الى العدل والمعروف ومنه اوصى بما زاد ولم
يجز الوارث بطل الزائد ويجب تقديم المخرجات على الوصية

ولا يجوز بيع الساكن العين وبطلان بموت المالك مع عدم تعيين مدة ولا يجوز مخالفة شرط المالك

ان كان ثلثا او اكثر من الثلث

واذا جاز الوتر الوصية لم يجز لهم الرجوع في الاجارة ونجبا مضافا
 الاقرار في مرض الموت من الثلث ومن اوصى الى غائب وجب عليه
 القبول وكذا من اوصى الى ولد له واذا اقر وارث بدنه او وارث
 وجب عليه ثلث حصته وكذا اثنان غير عديلين فان اقر عدلين
 وجب عليه الجميع ونجبا اخرج قيمة الكفن من الاصل وكذا اللذين وجبة
 الاسلام والزكاة والخمس فان قصرت قيمة بالنسبة ونجبا اخرج
 الوصايا من الثلث قبل الميراث ويدخل فيه ثلث البيهية ان كانت
 ومن مات وعليه دين مستوعبا لم يجز ان ينفق عليه من المال الا
 في الضرورة على وجه الفرض ونجبا مضاف الوصية الشرعية ولا يجوز
 تبديلها في بدنها وجب عليها ما لا يجوز دفع مال اليتيم اليه قبل
 قبل البلوغ والتمرد ويجب بعدها او يجب عليه القبول واذا اوصى الى صغير
 وكبير وجب على الكبير مضاف الوصية ولا ينظر ومن اوصى الى اثنين
 لم يجز لاحدهما ان يفرد بنصف الزكاة الا مع الاذن واذا اوصى الوصية
 بعض المصارف وجب صرفه في البر ونجبا اخرج الوصايا المتعددة

في الثلث

بالزبيب ان عليه يستوفي الثلث ومن اوصى لعدة وجب صرفه الى غنقه
 فان بقي شيء وجب دفعه اليه **كتاب النكاح** وهو واجب عند المهر
 والخوف من الوقوع في الحرام ولا يحل الا بالعقد الدائم او المنقطع او ملك
 اليمين او تحليل الامة من انكحها ولا يجوز الدخول بالنزوة قبل البلوغ
 تسع سنين ولا يحرم الوطى للملك قبله ويحرم ترك وطء الزوجة الثابتة
 اكثر من اربعة اشهر وان لم يكن الزك لا احضار وان كان لمصيبة ويجب
 الغيرة على الرجل وتحريم على المرأة في المحال ويجب تمكين المرأة زوجها
 من الاستمتاع الا المحرم كالوطء في الحيض ولا يجزيها ان تمنعه ولو خافت
 المحل ولا تترك طاعة ولا تخطئه اذا طلب ولا يخرج من البيت الا باذنه
 ولا تمكن غيره من نفسها ولا تشرين ولا شطيب لغيره فان فعلت وجب
 ويجب عليها حن العشرة معه ويحرم على كل منهما ان يوذى الاخر ولا
 يجوز ان تنكشف المرأة بين يدي اليهودية والنصارى ولا وصف
 الاحنية للرجال مع المعفدة ولا خلق الرجل دها ولا تطوق الميثا ولا
 شعرها ولا التزامها ولا لمسها ولا مفاكحتها ولا ما رزحها حتى اغت

اختار الوجه وامة الغير لا القواعد من النساء فلا تحرم كذا لسان
 الاعراب واهل السواد واهل الذمة بغير شهوة ويحرم على المرأة شئ المحجب
 ولطم الخد ونشر الشعر ونفقه وخمش الوجه وبياض المرأة من غير ثوب
 وان تحدث بستر زوجها وترك النجا والنهاون بالصلوة ونسب ولد
 الزنا الى الزوج والنيان ويجب استئذان الولد على اميه وعنده من حقه
 ولا يجوز نظر النفس الى المرأة ويجب الفناع على الحرمة بعد البلوغ لا قبله
 مع وجود الناظر وستر شعرها عن الرجل خاصة ان كان غير محرم لها ولا
 يجوز للمرأة النظر الى الرجل وان كان اعشى وتحرم الديانة والتغايير في غير
 محله وتكره في محله والغرة في الحلال ويحرم على المرأة ان تسحر زوجها
 ولو جلب عجنه اليها وصرفها عنه غيرها ويحرم الكناح والاتزال في
 المسجد وغير المعصوم ويجب الاحتياط في النكاح زيادة على عين
فصل لا يجوز نكاح الحرمة بغير عقد ولا يجوز بلفظ الغيبة في
 المرأة ولا ولها ولا بلفظ العارية ولا التحليل في الحرمة ولا يجوز
 لاحد تزويج الثيب بغير رضاها من اب ولا اخ ولا غيرها وكذا

يسخوه

ابكر ولا غيرها البالغة الرشيدة التي ليس لها اب ولا يجوز تزويج العم والحال
 والاح والام على الصغيرة ولا الكبيرة بغير رضاها ولا يجوز لاحد تزويج
 الصغيرة الا لاب والجد له مع وجوده ولا بد في ابكر البالغة الرشيدة
 من رضاها ورضي ابوها ولا يصح نكاح الامة ولا العبد بدون اذنه
 ولا يجوز النكاح مع قصد المراجع وكذا التحليل ولا يجوز ان تزوج امرأة
 ومهرها نكاح امرأة اخرى **فصل** يحرم الزنا على الرجل والمرأة والعين
 منه محضاً وغير محض وانزاله بكافة البكر على غير الزوج والمولى بنكاح
 وغيره ومن فعل وجب عليه المهر في الحرمة وعشر القيمة في الامة ويحرم
 الانزال في فرج المرأة المحرمة ويجب الغزل في الزنا على من فعله ويحرم
 على الرجل بالصبي غير المدرك وعلى المرأة بالصبي غير المدرك وبعددها
 ولا يجوز غصب الاحبية فرجها ولا الاجنبية ويحرم الزنا بالاسلمة
 والكافرة والحرمة والامة قبل او دبراً محرم وغيره ولا يحل وطء الامة
 المشتركة ولا خلوة الرجل بالاحبية ولا شئ من مقدمات الزنا كالحلوس
 بين الرجلين والالزام واللمس والتقبيل والنظر والوطء في بعض

ولا نفاس قبل الزوجة ولا منه ولا غيرها ولا في الصوم والاحرام و
 والاعتكاف ويحرم اللواط على الفاعل والمفعول والفعلين منه ومقدما
 حتى النظر بشهوة ولو لواط البائع بغيره والابواب وما دونه ونوم رطين
 في لحاف مجردين ويحرم التحنن على الفاعلة والمفعول بهما ونوم الراتب
 في لحافين مجردين ونكاح البهايم وان كانت للفاعل ولا ستماء
 والغيارة ومباشرة الاجنبية ولو من وراء الثوب والحركة حتى ينزل
 ويجب الوبر والعفة عن المحرمات وحفظ الفرج من الزنا والنظر المحرم
فصل يحرم نكاح الام وان علت والبنت وان نزلت والاخت
 والعمة والحالة وبنت الاخ وبنت الاخت ويحرم من الرضا ما يحرم
 من النساء النسب من الحارم والاماء الا الاخت من الام وكذا الامم
 الاخيرة من الام لان شرط اتحاد الفحل لا يثبت التحريم في الرضا الا
 برضا يوم وليلة او خمس عشرة رضة من الليالي يروي في كل رضة
 ويشرب من الثدي ويكون اللبن غير ولادة والرضا في الحولين
 ويثبت ذلك بالبينة لا بقول المصدة وحدها ومن تزوج مصدة

من غير ضرورة

وان سقطت

للمرضع

فارضعها

ان كان دخل الكلبية والى
 فالأكبية

فارضعها اثنا ايام ولا حرمات عليه ولا يجوز تزويج المرأة على غيرها ولا
 خالفها من الرضا غير اذن ولا على اخنها من الرضا مطلقا ولا يحل للمرضع
 اولاد الفحل ولا اولاد المصدة ولا رضاعا ولا يجوز ان يسكن ابو المرضع
 في اولاد صاحب اللبن ولا في اولاد المصدة ولادة واذا ارضعت امرأة
 مملوكها القنق وحرم عليها بيعه **فصل** يحرم امرأة الاب وان علا
 والولد وان نزل وان لم يدخلا ومن ملك امه فوطئها او سها او نظر
 للغير فيها ونحوها بشهوة حرمت على ابيه وابنه لا بمجرد الملك ومن
 زنا بجارية ابية وان علا قبل ان يطأها الاب حرم على الابن الابن
 الوطئ ومن زنا بامراة حرم على ابيه وابنه وحرم عليه امها وبنتها
 ولادة ورضاعا الا مع سبق التزويج ومن زنا بعنه وخالته حرم عليه
 بناتها ومن زنا ببنت بعل او ذات عدة حرم عليه مؤبدا والا
 فلا لكن تجب عليه العدة له ولغيره ومن لاط بغلام فاقب عليه
 حرم عليه امه وبنته واخيه ابدا والا فلا ولا يتزوج احداهما
 ابنت الآخر وروي تحريم الزوج اذا اوقب زوجها اخاه

من لبنه

ومن تزوج ذات لعل او ذات عدل حرمت عليه ابدا ان كان عالما
او دخل الا فلاجل العقل اطل وبجب المهر مع الدخول والجمل ومن
تزوج امرأة دوا مائة او متعة ودخل بها حرمة ~~عليها~~ ابنتها كانت في
حجرها ولا وان لم يدخل الا لم يحرم البنت حينئذ بل جمعها والحرم والامنة
سواء في ذلك وتحرم الام والحرة وان لم يدخل بالبنت ومن مكر الامنة
فوطئها حرمت عليه اسمها وبنتها ولو خربين وبالعكس ويحرم الجمع
بين الاخنتين في التزويج نسباً او رضاعاً ايما ومتعة وبالنسب توجي
تزوج احداهما في عدل الاخرى الرجعية وفي عدل المتعة فان تزوج
اخرى في عقد وجب عليه فراق احداهما ومن تزوج امرأة ثم تزوج
اخرى او امها وجب مفارقتها الثانية وبطل العقد وتجنب الاولى
حتى تفكخى العدل ان كان دخل بالثانية ويحرم الجمع بين الاخنتين
في الوطء لا الملك فان وطئها عالما حرمتا عليه حتى يخرج احداهما
عن مكره لا بقصد العود الى الدخول ولا يجوز تزويج بنت الاخ على
عمها ولا بنت الاخ على خالتها الا باذن ويحرم التزويج

في حال الاحرام فان فعل عالما حرمت عليه مؤبداً وكذا الملائقة وط
والمفردة صتما او خصما ومن دخل بها قبل نكاح فافضاها ولا يجوز
النكاح بالمخطئة لذات العدل ولا الجمع بين النسبين من ولد فاطمة
ولا يجوز تزويج الامنة على الحرمة الا باذنها ويحرم على الانسان وط
امنه اذا كان لها زوج او كانت في عدل **فصل** لا يجوز ان يتزوج
الحكماء من اربع حوا ولا ازيد من اثنين من جنس الاربع ومن
كان عنده اربع فطلق واحدة رجعا لم يحرمه تزويج اخرى حتى تنقضي
عدتها فان فعل بطل ومن تزوج حوا في عقد وجب ان يتخلل سبيل
احدهن ومن تزوج ثنتين في عقد وعنده ثلث فارق احداهما
واذا اسلم الكافر وعنده اكثر من اربع وجب عليه مفارقتها ما زاد ولا
يجوز ان يتزوج بجميع المرأة بين زوجين ولا في عدل احداهما ولا يجوز للبعد
ان يتزوج اكثر من خربتين جمعاً او خربة وامنتين او اربع امنا ولا يجوز
لما ينسري الا باذن مولاه ومن طلق امرأته ثلثا حرمت عليه
تسكن زوجها غير ومن طلق تسعا للعدل حرمت عليه مؤبداً واذا طلق

الامة طلقين حرمت عليهما نكح زوجا غير **فصل** تحريم نكاحه
 الكفار حتى اهل الذمة الا في الضرورة والمستضعفة والاستدانة والامة
 بالملك ويجوز تزويج الناصب بالمومن والناصب بالامون في الكفر
 او نقيته **فصل** لا يجوز التمتع بالفت قبل البلوغ بغير ولي ولا بامه
 الرجل بغير اذنه ولا بالامه على الحرقة الا ما ذكرنا ويشترط الايجاب والقبول
 وتعيين المدة المضبوطة والمهر ويجب الشرط الذي يذكر في العقد
 ويجب عليهما ان يتحكما تعقد لعقد مدة فبمقتضى بان يرى الخصة الثانية
 وان لم تتم وان لم تزد ما خمسة واربعون يوما ونحو الوفاة في المدة
 اربع عشرة شهرا وعشرا ونحو الحال بالوضع ولا يجوز لها ان تزوج فيها
 الا بالزوج ومن تمنع امرأته ثم وهبها المدة لم يحل له الرجوع ولا
 يجوز في ولدها وان غزا او شرط مع الشرايط **فصل** يجب استبراء
 الامه على المشتري الا ما استثنى ومن اعتق سره وجب عليها العقد
 من غير لانه وتعد عدة كره في الطلاق ويجب استبراء الامه
 المسيئة ونحو طامه حرمت عليها عليهما وبنيهما نساء وضاغا

واشها جمعا ولا يحل للمشتري الاستمتاع بها الا بعد الايجاب والقبول
 والقبض باذن البائع ومن اعتق امة حرمت عليه الا ان يتزوجها فاذا
 طلقها حرمت عليه الا ان راجعها فان ارتد حرمت عليه الا ان يتوب
 ولا يجوز للعبد ان يتزوج ولا يترى ولا يضر في ماله الا باذن مولاه
 الا الاكل من الطعام وكذا المكاتب لا يتزوج الا بدون اذن فان فعله
 كان موقوفا على اذنه المولى ولا يجوز للعبد المشرك التزويج الا باذن
 ابيهم ويكفي التكرار والعنف والامر بالطلاق ولا يجوز الرجوع في الاجازة
 ولا تزويج امته الرجل بغير اذنه ولا تغلوط امته الغير بغير عقد ولا تحليل
 ولا يحل بالعارية واذا احل المولى من امته حل ما دون الوط لم يحل الوط
 فان وطئها وجب عليه عشرة قيمتها ان كانت بكرا و نصف العشر ان كانت
 ثيبا وان احل المولى من امته الاستمتاع لم يحل له غيره فان احل الوط حل ما
 دونه ولم يحل البيع والحذمة ومن زنا بامته وجب عليه التوبة والتحلل
 من الملك واذا اشترى ذوج الامه بعضها حرمت عليه حتى ينشري
 الباقي فاذا اشترىها بطل العقد وحلت له بالملك ومن اشترى الحرة

في العقد

بعد العلم بالعقد

دت احدا لا وجب قبل الفسخ في بطل العقد واذا اشترت المرأة زوجها او بعضه
 فان اعتقته وارا
 بطل العقد ومن غصب جارية فاولادها وجب عليه ردّها وورثة الولد ما لكها
 ولا يحل لاحد لشركا وطا الامة المشتركة **فصل** من تزوج امرأة بها
 عيب ودخل وجب عليه المهر لان يكون ذلك لنفسها وان دخل بعد
 العلم بالعيب لم يحز الفسخ وان دخلها وليها ودخل الزوج وجب عليه
 الولي المهر ولا يجوز للمسلمين جعل الخمر والخمر من مهر او يجب اذا المهر
 مع الامكان ونبت اذ آت مع عدمه وان لم يسم لها مهر او دخل وجب
 مهر مثلهما وتزوج على مهر الشبه وجب عليه خمسمائة درهم ولا يجوز
 للرجل ان يأكل مهر ابنته ولا يقبضه الا ان يكون وكلاء او تكون صغيرة
 ومن تزوج امرأة على حكمها لم يحزها ان تحكم باكثر من مهر الشبه من زوج
 ابنة وضمن المهر ولم يكن له مال وجب على الاب المهر والا وجب على
 الولد وان كان صغيرا ومن طلق قبل الدخول وجب عليه نصف المهر ونصف
 غلظ ان كان له غلظ وبعد الدخول وهو الوط يجب الجميع ولو شرط على
 الزوج استئجاره بما دون الوط لم يحل الوط الا ان تاذن ولو شرط لامة

ان لا يخرجها من بلادها وجب عليها الوقلة ولو تزوج الخصى ودخل وجب عليه
 المهر ومن افترق كراها بصلته مهرها ولو تزوجت امة الولد بغرة فان فاني
 وجب المهر على امة ومن طلق امرأة قبل الدخول وقبل فضل المهر وجب ان
 يمسحها بحسب حاله في النخه والفقير واذا مات احد هما بعد فرض المهر
 وجب نصفه مع عدم الدخول **فصل** يجب للزوجة ليلة فم اربع والثنتين
 ليلتان والثلاث ثلث والاربع اربع واذا كن اربعاً لم يجز تفصيل احد يقن
 في القسم ولا جاز وجب العدل في القسم والواجب الميت لا المواقعة الا
 بعد اربعة اشهر ويجب للحرقة ضعف لامة وكذا الذمية والمسئلة **فصل** يجب
 الاعتراف بولد الزوجة والامانة مع احتمال كونه غنة فا ولد ما بين سنة اشهر
 ونسبة لجل الوط ولا يجوز نفي بون المؤمن خصوصاً الاولاد ولو انانا
 ومن عزل عن المرأة لم يجز نفي الولد وكذا لو اترك على فرج زوجته البكر
 فحملت وكذا لو وطى لامة ثم شك في وقت الوط وروى وجوب الحقيقة
 ولا يجوز طمخ واس المولود بدنها ويجب ختان الصبي عند البلوغ وكذا
 الكبير ان لم يكن قتل ولو كان كافراً قاسم ويجب عاقبة ان نبت الفلقة

بعد ولا يجوز ضرب الأولاد على مكانهم ولا جبر الخمر على ارضاع ولدها
 ونجب ارضاع الطفل واقله احد وعشرون شهرا ونجب تزويج المولود من
 ويحرم عقوبتها وقطعة الارحام ومن اقرب ولد لم يجز له ان كان ولا
 تجوز الاستفاء من النكاح الثابت **فصل** يجب اتفاق الاضغان على نفسه
 وعلى ابويه واولاده وزوجاته ومالكه ودوابه وفي سائر الواجبات
 من الركنه والحج واذا آاء الدين وغير ذلك ويشترط في وجوب نفقة
 الاباء والاولاد حاجتهم وفي نفقة الزوج عدم النشوز ونجب نفقة
 المحال المطلقه حتى تنزع وعلى المطلقة الرجعية وعلى الحامل المنوف
 عنها من مال الحمل ونجب نفقة المملوك وان اعنته اذ لم يكن له كسب
 ولا يجوز الشرف ولا التفتير في النفقة **كتاب** الطلاق وما
 يشترط فيه بشرط في المطلق البلوغ والعقل والاختيار والعقد
 ووقوع الصفة وهي لفظ طالق وسماع رجلين عدلين ويشترط
 الخلو من الحيض ان كان دخل وطهر المواعدة لا الحامل والصغير
 والياسة وزوجه الغايب ولا يجوز الطلاق قبل التزوج ولا

وعنه

ولا طلاق الاب زوجة الوكيل **فصل** كل امرأ طلقت ثلثا حرمته على المطلق
 حتى تنكح زوجا غيره واذا طلقت ثلثا نكحها بيننا رجلان حرمته عليه مودرا
 ان كان رجعا في القعدة ست مرات وجامع ثم طلق والا فلا ويشترط في
 المحلل البلوغ والدخول وروام العقد واذا طلقت الامه غريبان حرمته على
 المطلق لا بعد المحلل فان اشترها او وطئها مولاهما لم تحلل للزوج
فصل لا عدو على المطلقة الصغيرة ولا ياسة ولا غير للدخول بها
 ونجب القعدة على المطلقة في ما سوى الثلثة والواجب من القعدة ثلثة
 اطهار فتيين بروية قول الحيض الثالث ان نكح الاول عزم الطلاق
 ولو يسرا والا فالاول الرابع ولا يجوز الرجوع للزوج فان كانت لا تحيض
 فثلثة اشهر وان كانت تحيض في ثلث اشهر مرة فثلث حيض او سنة واذا
 حاضت مرة ثم بلغت سن الياس وجب عليها اتمام القعدة بشهرين ونجب
 القعدة على المخنقة والمبارات والمطلقة ثلثا الا ما استثنى ولا يجوز الرجوع
 للزوج في التصورات الا ان ترجع الاوليان في البذل قبل الخروج
 من القعدة فلا الرجوع في طلاقهما والعقد يجب على الحامل المطلقة وفي

ولا طلاق الاب زوجة الوكيل

وهي وضع الحمل ولو من ساعته وذات التواخين به بين وضع الاول
فلا يجوز الرجوع ولا يجوز لها ان تزوج الا ^{بعد} وضع الثاني ويجب
ولا ^{يجوز} سند و ^{يجوز} بيت عليها الرجوع في الحيض والطمه في ما قر في محله ولا يجوز المطلقة رجوعا
ان يخرج من زوجها الا باذنه وليس له ان يخرجها الا ان تاتي بمباحة
ويجب عليه نفقتها في العدة واذا ادعت انفسا العدة مع الاحتمال
وجب القبول ويجب العدة على المستتره بالحمل الى تسعة اشهر ويجب
العدة من يوم طلق لمن يوم بلوغ الخبر فان علمت بعد انفسا سقطت
ويجب عدة الوفاة من يوم بلوغ الخبر فان علمت بعد انفسا ^{انفسا} وان
كان بعد كسرين لمن يوم الموت ويجب على المتوفى عنها المهر
الزينة والطيب والواجب من عدة الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام
وان كانت حاملا فابعد الاجلين منها ومن الوضع واذا مات
في العدة الرجعية وجب عليها استئناف عدة الوفاة وذات البعل
اذا تزوجت ودخل وجب عليها العدة من الثاني كالمطالبة ويجب
مفارقته الى الرجوع الى الاول والواجب على الامة من عدة الطلاق
طهران فان لم تحض خمسة واربعون يوما الا ما استثنى ومن الوفاة

اربعة اشهر وعشر وكذا المنة وكذا الامة اذا وطئها مولاها ثم مات
ولو مدونة فان اعتقها اعتدت كالمطلقة فان مات فيها وجب عليها
الوفاة ويجب العدة على الزانية اذا ارادت ان تزوج الرائي وغيره
ويجب على الذمية العدة كالامة فان سلمت فيها فكالحرمة وذوالاربعة
اذا طلق رجوعا لم يجز له تزوج اخرى في العدة وكذا من اراد تزوج غيرها
وكذا المنة لا يزوج اخنها في عدها واذا اعتقت في الرجعية وجب
عليها عدة الحرمة **فصل** في الخلع والمبارات لا يحل الخلع ولا الفسخ
حتى تظهر الكراهة من المرأة ولا يجوز الاضرار بها حتى تفدى منه
ولا يجوز لها طلب الخلع والطلاق اختيارا ولا بد من الاتباع بالطلاق
ولا يجوز ان يخل من المبارات اكثر من المهر ويجوز في الخلع ولا يجوز
الرجوع في طلاقها الا ان ترجع في البذل ولا بد في المبارات من الكراهة
منها **فصل** في الظهار اذا قال انت علي كظهر امي او اختي او
نحوها حرم عليه وطئها حتى يكر او يطلق ثم يعقد عليها ويشترط في
وقوع البلوغ والعقل والاختيار والقصد وزوجيتها والدخول بها

وكونها في طهر لم يجامعها فيه وسامع عدلين فنجس الكفارة اذ اراد
الوط فان طلق سقطت فان راجع وازاد وجبت وان تعدد الظهار
ولو نيا امرأة واحدة وجب عن كل مرة كفارة وكذا لو تعدد النساء ولو
بلفظ واحد وان جامع قبل الكفارة لزمه كفارة اخرى ولا يجوز ان
يجزى على الكفارة والوط والطلاق الا بعد المرافعة ومعنى ثلثة اشهر
فصل في الايالة لا يتبع الا بالله واسمائه الخاصة بقصد الاضرار
فاذا حلف على ترك الوط اكثر من اربع اشهر او مطلقا حرم عليه حتى
يكفر ولا يجوز له ترك اكثر من ذلك الا برضاها ويشترط في الدخول
وحرمتها ولا يجوز ان يوقف الا بعد اربع اشهر فيجب علي ان يعني
او يطلق فان اوجب على الكفارة وان طلق وجب اعتبار الشرايط
فصل في الكفارات يجب الكفارة المقررة في الظهار وقيل للظهار
عشرون رقبة فان عجز بصيام شهرين متتابعين فان عجز فاعطام ستين
سكينا مدامدا ولا يجوز الشفيع قبل ثلثة اشهر ويوم والواجب
على العبد صوم شهر ويجب الكفارة المتميزة للرقبة في كفارة اليمين
الطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة فليس يجزى بصيام ثلثة

ايام ويجب كفارة بجمع فقتل المسلم عمدا او قتل عبدا او عبد غيره وكفارة
سوق الثوب على الزوج والولد كفارة مخير ومخترج امرأته لها زوج وجب
ان يفارقها ويصدق بنمسة اصوغ دقيقا **فصل** في اللعان ولا
يصح الا بعد الدخول والغذف بالزنا مع دعوى المعاينة او انكار الولد
وبشهاد اربعة شهادات ويلعن نفسه في الخامسة وكذا المرأة فحرم
عليه مؤبدا ومن كل وجب على الحد ومن اقر باحد النوايين لم يجز له انكار
الاخر ولا يجوز حسم الحامل قبل الوضع **كتاب** العنق وما يلحق
به لا يجوز العنق الا بعد تحقق الملك وقصد القرية والنالفة بالصفقة
مختارا لا مطلقا على شرط ولا بقصد الخلف ولو شرط المعنق حذو مائة
وجبت على المملوك وكذا لو اعنفه وزوجه به بشرط عليه ان
اغارها رد في الرق او كان عليه مائة دينار وفي اعنق حصنة مملوك
مشرك مضارا او موسرا او جب عليه باقية قيمته للشريك ويؤخذ بالاسوة
المملوك واعنق ويشترط في المعنق البلوغ والعقل والاختيار والغنى
وان يقول انت او غلامي او خولها خرو ولا يجوز الحكم برقبة احد

ثم الدعوى بدون ثبوت باقرار او بينة ولو بيع ثم لم يزل لا يثبت وكذا لو اقر ولا يجوز شرط النابغ الولاد ولا بيع ولا هبة واذا قال المملوك مولاه يعني يبيع ماله وانا اعطيتك ثمنه بالوفاة وجب عليه الوفاة بالشرط والاتفاق ولا يجوز بيع له ولا شراؤه وكذا اللقيط ومن اغتوث بعض مملوكه اغتوث كل من نذر غنق مملوك وجب عليه وان لم يكن عارفا ومن دفع اليه مملوك ما لا يشترطه لم يجز له ان يشترطه من مال العبد بل يضم اليه شيئا ولو درهم ليكون ولا فله واذا اسلم عبد الذي وجب بيعه سلم والتدبير كالوصية يغتوث بعد الموت من الثلث لا قبله الا ان يعفوه مولاه منخر او يجب على المكاتب اداء مال المالك ويجب عليه الوفاء بها ويغوث في كل شرط حتى يودي جميع ما عليه ويغوث من المطلق بالنسبة ولا يجوز له ان يخرجهما عن محله ولا ان يفرق بينهما بما زاد عن القوت الا باذن مولاه ولا يبيح ولا يزوج الا باذن ويحرم وط المكاتبه على مولاها الا ان تغتوث ويتر وجاهان فصل بغير عقد وجب عليه مراعاتها ويجب الوفاء بشرط الكسابة

فصل في المهر وجب عليه الفيا م واد او الى صاحبه واذا اقر في مرض الموت وكان غير متم وجب من الاصل والاخر الثلث ومنا و يوارث او دين وكان المقر وارثا وجب عليه في حصة الا ان يقر عدلان فيجب الجميع **فصل** في حاله لا زمر بعد العمل فيجب ان شرط على عمل محال بعد الايمان به ولا يجوز المحرم ولا يلزم **كتاب** الايمان والعهد والتدبير يحرم اليمين الكاذبة الا لفروعة او نفيته ولا يجوز ان يقال فيما ليس يصح الله يعلم كذا ويجب الرضا باليمين الشرعية ويحرم الخلف ولو صادقا بالبراءة لله او بنى او امام ويجب العمل بما حلف عليه الا في معصية كخرم حلال وتحليل حرام او قطيعة او مرجوح شرعى او ديني ولا يجوز الخلف بغير الله ولا ينعقد ويشترط البلوغ والعقل والاختيار والعقد وكذا العهد والتدبير ولا يجوز ان يخلف ولا يخلف الا على العلم او نفيته او اثبات فعل الغير وتنعقد على ترك الحرام او فعل الواجب فيجب الكفارة بالحنث وكذا التدبير والعهد ومن حلف لا يشرب لبن غنم ولا ياكل من لحمها فليجتنبها وليجتنب اولادها ومن حلف

المتكلم بحجة الاقضاء من ماله والا حاز ولا ينفق التذرع حتى
 يقول له علي كذا ويكون عبادة ان كان سكران من ماله المصدقته تعالى
 كثيرا وجب عليه ثمانون دهرما ان نوى الدرهم وان نوى الدينار فثمانون
 ايضا ويجب الوفاء بالتذرع مع الامكان لا مع التقدير ولا يجب ان ينفق
 في المروج والمعصية ولو تجددت المروجية **كتاب الصيد والذبايح**
 يحل صيد الكلب المعلم مع التسمية الا ان يذكر ركز كانه ولا يجوز ان يصيد
 حيوان الا ان يذكر ركز وكونه وكذا ما صاده كلب غير معلم ولو مع علم
 وكذا ما صاده المعلم غير ان يرسله صاحبه وكذا اذا سمى غير الذي
 ارسل ويحل ما صيد بالسلح كالتبف والرجح والسم لا بالذراع
 الحديد الا ان يذكر كى واذا رعى الصيد فوقع من اجل او حابط او في
 ثاؤه فاته لم يحل اكله الا ان يكون راسه خارجا عن الماء وكذا اذا غاب
 عنه ولم يعلم ما فعله ولا يحل صيد الغراب قبل ان يطير باليد وكذا
 الاكل والبقرة والعنق الا ان تستصعب ويضطر اليها ونهر ضرب
 فابان من عضوا لم يحل في كنه العنق ونهر ضا طير او ابا من عضوا

فلا يحل الا
 بها

لا يحل انما ورماد

لا يحل ملك المصروف ضا طير افقر من صاحبه او اذ غاب عنهم ولا يجب
 عليه ربه اليه **فصل** لا يجوز المذكية بغير الجدي الا في الضرورة فحجر
 بالمرقاة والقصة والعود والحجر والعظم ونحوها وبغيره في الحر القطن
 في التنية وفي الذبح كونه في الحلق عند الراس ولا يحل ما ذبح من غير المذبح
 وكذا المحرق اذا ذبح والمذبح اذا غر والخر من خصوص بالابل ولا تحل
 الذبيحة اذا سلخ قبل ان تموت ولا بد من كركم الاختيارية بعد
 او خروج الدم المغنل والام تحل ويشترط استقبال القبلة بها
 والتسمية فان رن احد هما عمدا حرت لاختياره او الخين ان خرج حيا
 لم يحل الا بالندكية والاحل من كونه امه اذا اشعر او وبر ولا يحل ما
 بغير ذكوة ولا ما ذبح على النصب ولا ذبيحة احد من الكفار ولو ذبيحة
 وان سمي وما يقطع من اعطاء الذبيحة قبل ذكوة امينة لا يحل ذكوة
 السمك اخرج من الماء جيا ولا يحل ثنات في الماء وذكوة الجراد اخذ
 حيا **كتاب** الاطعمة والامشربة تحرم الميت والدم والحمل الغريب
 الا عند الضرورة الشديدة فقد البلغة ولا يحل شئ من المسوخ ولا من

من السباع ولا من الحياه ولا من العنكبوت ولا من السمك الذي ليس له قلوب
ولا الطافي ولا السمك التي تنقلها الحية ثم نطرحها وقد شحى فلو سها
ولا السمك والسروطان والصفادع والخنفار ولا الطير المجرى الذي
ليس له فالفة ولا حوصلة ولا ضيعة ولا ما يصغ غابسا ولا يسبح إلا
بشكله فان اشتبه جرمها استواطرها والشاة اذا مشيت جرمها في سكرته
ثم دبحتم يحل كل لحمها ما في بطنها وان شربته بولها يحل حتى يفصل
ويجر المجرى الذي يوضع من لبن خنزيرة حتى يشيب ويكبر العظم
بعينه ويحرم لحم الدواب الجلالة قبل الاستبراء ويبقى الدجاج الجلالة
قبله ويحرم لحم البهيمة التي ينكحها الأدمى ولبنها ولا يؤكل من الذبيحة
الدم والنخيسان والمثانة والقضيب والطحال والمرارة والفرج
وخزقة الدماغ والفم والشعر والمشيمة ومنح الصلب والمردقة
والعلاء والرحم والأوداج والملاذ والعظم والقرن والظلف ويكره
الفؤاد والكليتان والعروق واذا انقلب ولا تغل أكل الميتة الغنم
اذا قطعت وهي اجزاء ولا استباح بها ويحرم استعمال جلد

الميتة واذا دبح واذا اشتبه اللحم وضع على النار فان انقبض فحلال وان
انسط فحرام ونحوها الفارة ونحوها والماء النجس واذا طبع الجرم
سمك حرم اكله لحال عليه الجرم وكذا الطحال مشقوقا ولا يجوز اكل الحظ
المتصل عليها ثم الخنزير ولم يمكن غسلها ولا يحل ما ذبح لصنم او حجر
او شجر ويحرم الميتة ونحوها في الضرورة على المباحي والغادي ويحرم اكل
الطين الاطيش قبر الحسين عليه السلام بقدر الحصة او اقل ويحرم اكل
والشرب في انية الذهب والفضة ولا يحل على ما ثلث يشرب عليها الخمر والحلي
عليها اختيارا **فصل** لا يجوز اطعام الكافر الا الضرورة او نفية ولا
الاكل من طعام الغير بغير اذن او طيبة نفس ومن تضمنه لا يبرح عدم
علم الكراهة ويجب الاكل والشرب عند الضرورة والطعام الموزع عند
ولا ينبغي ترك التسمية في اول الاكل ولا الحرف في اخره ويجب اكرام الخبز
والحظ والشعر ولا يجوز اهانها ودها بها بالرجل والاستنجاء بالخبز
ولا يجوز اكل شيء من الخبث ولا من الخبث او الخبثات وما فيه ضرر لحي
اذا لم يكن الانسان الا في الضرورة ولا شيء من المسكرات والسموم وكل

حيوان له ناب او مخالب ولا يجوز القذاوى بالحرام من غير غيره
ولا الثياب والذى فيه حكم الاكافى **فصل** بحرم كل عصير فلاحى
يذهب ثلثاه فيجوز ولا يجوز ثمره اذا اخذ مطبوخا من يستعمله قبل
ذهاب الثلثين ويحرم شرب الخمر ولا يجوز سقيها مكلفا ولا صغيرا
ولا مملوكا ولا كافرا وكذا كل محرم ومن استعملها وجب قتله ويجب
التوبة من شربها ويحرم الاصرار عليها وكل مسكر حرام وكل ما سكر
كثيره فقليله حرام والبيذ حرام والفقاع حرام بعد غليانه ولا
يجل شرب الخمر في الضرورة ولا في الثقية وكل ما يبع يقطر في المسكر سوى
الكثير حرم ويحرم بيع الخمر والبيذ والمسكر والفقاع ويحرم عمل الخمر
وحملها وحفظها وبيعها وشراؤها واكل ثمرها وبالمساعدة على شربها
ولا يجوز بيع العنب بالعصير **كتاب** العنب وهو حرام ومن
منعه او عرس في ارض غصوبة وجب عليه اجرها وله الزرع والغرس
وجب ردة الغصوب الى مالكة واذا ابتاع ارض بغير إذن وجب رفع
البناء وقيل لها الى مالكتها ويحرم اكل مال اليتيم عدوانا والشرف

في المال المغصوب حتى بالانفاق في الحج ويحرم بيع معرفة مالكم من غضامة
فالولد لها وجب عليه ردها ورده الولد او قيمته ومن عصب دابة ضمن قيمتها
ان تلفت وارثها ان علبت واجبة ثلثها ولا يجوز تصرف الغاصب
ولا غيره في المغصوب بغير إذن سوى المالك **كتاب** الشفعة يجب للربك
الواحد خاصة قبل القسمة لا بعدها الا مع الشريك في الطريق اذا بيع حصة الملك
ويجب في الارضين واللقوم والمساكن والاشعة ولا يجوز لليهودى
والطريق الاخذ بالشفعة من المسلم ولا في الشفعة والنهر والطريق والرحى
والحمام ولا في القمار اذا اشترى برفق ومناع وجوه واذا كان الثمن
حاضرا وجب اتمامه ثلثة ايام وان كان غايبا بقدر الوصول وزيادة
ثلثة ايام **كتاب** احياء الموات من احياء ارض مسو انا وفيه لم يجب
عليه في حياضها الزكوة ومن عرس غرضا فهو له وان استخرج حياضه ملكه
واذا اشاح اهل الى ارض وجب ان يحبس على اهلها للزراع الى الشراك
وللخيل الى الكعب ثم يرجع الى مالكيه ولا يجوز احياء حريم المالك
وحريم الخلة المملوكة او مدي جواردها وحريم البئر المجاورة لغيره

ذراعاً وروى ثسوان الآ في عطن او طريق خمسة وعشرون وبين
 البئر خمس ذراع في الصلبة والفق في الجوع وبين بئر العطن
 الى بئر العطن اربعون وبين النافع الى النافع ستون وحل الطريق
 خمسة ذراع وحرم البئر المحدة خمسة وعشرون ولا يجوز الاضرار
 بالمسلم وله ازالة الضر عن نفسه ولا يضر قنات ينفذ في غيرها
 فان فعل فلا لول الا له **كتاب** الملقطة يجب نفيها
 في الشاهدان بلغت درهما فصاعداً ثم حفظها لما تكلمها او ملكها
 او التصديق بها وفي الاجتزاع يجب دفع العوض ان جاء صاحبها
 ومن اشترى دابة فوجد في بطنها ما لا وجب ان يعرفه بالبيع فان
 عرفه ولا فهو للشري ولا يجب ذلك في السمك ولا يجوز النفاط
 البعير في الفلاة والنساء الا ان يكون في غير كراهة وماء فان فعل
 وجب التعريف ومن ترك تعريف الملقطة ثم تلفت فظهر
 صاحبها وجب عليه ضمانها ومن صاد طيراً اسوى الجناح وعرف صاحبه
 وجب رد الهالك ولا فهو لول وان ادعاهم لا يثبت وجب فعله

ولا يجوز النفاط للملوك فان فعل وجب التعريف على مولاه **كتاب**
 المواريث لا يرث الكافر المسلم ولا ذنبه الا ان يسلم قبل القسمة ولا يرث
 الغافل المفقول ان كان عمداً ولا يرث الملوك ولا يرث وحكم البعض
 بعض ومال الرق للمولى وان اعتق قبل القسمة ورث ومن لا يرث له
 الامم لول يجب شراؤه بالقيمة ويجوز يولاه على البيع ثم يعقوب ويرث
 ولا يجوز شرط ميراث المكاتب **كتاب** الملقطة يجب نفيها
 جميع الامم الا ما استثنى والابوان والاولاد وان نزلوا بمسغور
 والجداد فان فقدوا ورثوا ويمنعون الامم والاعوال فان
 فقد الجميع فالمفقون ثم صامن الجيرة ثم الامام ويرث الزوج الزوج
 مع الجميع ويمنعان الامام **فصل** الفروض ستة فالنصف للزوج
 مع عدم الولد والبنات مع عدم الذكر والاخت من الابوين والالا
 كذلك والربع للزوج مع الولد والزوجية وان تعدت مع عدم موطن
 للزوجية فصاعداً مع ولدتان للبنات فصاعداً مع عدم الذكر
 والاختين فصاعداً للاخت والابوين كذلك والثالث للام والسدر
 من الاخوة للاخت

مع عدم الولد والالا
 والاثنين فصاعداً
 من الاخوة للاخت

للأب مع الولد ولأم مع الولد والاخت ثلاث أو الأبنون كذلك والثالث للأب مع عدم
 الولد والاخت مع وجود ذلك والاخت من الأم ويجوز
 ولا مرد على الزوج الباقي على فرض التمسك مع عدم الحاجب والمناهي مساو أو أقرب
 والزوجة مع وجودها ويجوز لوالها التمسك على الغرض الصحيح ولا يجوز الحكم بالعول
 وارت غير الأعمام بل يدخل النقص على البنات والأخوات للأب والأبنين ولأب الغيب
 بل هو الباقي على صحة التمسك **فصل** يرث الأولاد للذكر مثل
 حظ الأنثيين ويختص الذكر بالحصة إذا لم يكن ذكر الأكبر ومن
 انفرد منهم فله الجميع وأولاد الأولاد يرثون مع عدمهم وكل من
 نصيب من تفرق به ويمنع الأقرب الأبعد والأم السدس أو الثلث
 والباقي للأب مع عدم الولد **فصل** يرث الأخوة للأبوين أو الأب
 للذكر مثل حظ الأنثيين ولأم مساوياً ومن انفرد منهم فله المال
 ويمنع من تفرق بالأبوين بالزوجة وكذا من تفرق بالأم وأولاد الأخوة
 يرثون مع عدمهم ويأخذ كل نصيب من تفرق به ويمنع الأقرب
 ولا يمنعهم الجد الأدنى ولا الأخ الجد الأبعد والجد مع الأخوة

ويمنع من تفرق بالأبوين
 ويمنع من تفرق بالأم

كالأخ والجد كالأخت **فصل** يرث الأعمام والأخوال مع عدم الميراث
 الميراثين التامين خاصة والأخوال الثلث بالسوية ولو واحداً والأعمام
 الباقي ولو واحداً بالنفاضل ويمنع من تفرق من الأعمام بالأبنين
 تفرق منهم بالأم وكذا ييرث الأخوال ويرث أولادهم مع عدمهم لأعمامهم
 إلا أن عم الأب وأم مع عدمهم فيمنع العم ويرث كل نصيب من تفرق به
فصل يرث الزوجان مع جميع المراتب وإذا انفرد الزوج فله المال
 كله وكذا الزوج في غيبته الأعمام وترث الزوجة في الرجعة لا البائنة
 وترث المطلقة في مرض الموت للأخص إلا أن تمضي سنة أو يبرأ
 أو تزوج **فصل** يرث المعتق مع فقد الغرابة فإن لم يكن فصلاً
 من الحرية فإن لم يكن فالأمام وولد المملوكة ولا يرث الأم ولا من
 تفرق به وولد الزنا لا يرث الزانية ولا يرثهما وإذا أقر الشان
 مع الشرايط لهما ما ووارثا والكنى هو رث على الفرج الذي يولد منه
 فإن بال منهما فله الذي سيد منه فإن انفقا فالذي يتقطع أحدهما
 فإن انفقا فالذي يبعث ويحكم فيما بينهما بالأخلاق والحسن والقدري

فان اشبهه فصفه النصيب والذى عدم الفرجين يحكم فيه بالغرض ومن
له راسان او يدان يوقظ من نوم فان اشتبهوا حكر والآفات ان
والحل لا يبرئ الا اذا ولد حيا والفرق والمهدوم عليهم برب كل منهم
من الاخر مع الفأبر والشرايط والجوس برئون بالقصص والفاسد
كتاب القضاء لا يجوز ان يقضى الاخر اجتمع فيه الايمان والعدالة
والذكورة والعلم بحكم ثابت على العصور ويجب الرجوع الى الامام في
جميع الاحكام وفي تفسير القرآن ولا يجوز العمل بالرأي والفتن
وتحويها ويجب العمل باخاديث الكتب المعتمدة التي برواها الامامة
فان اختلفت وجب الترجيح بالمرجح المنصوص ولا يجوز تقليد
غير المقصود الا فيما يرويه عنه مع ثقته ويجب الاحتياط في كل
مسألة لم يعلم حكمها مع احتمال التهمة ويجب على القاضي الانصاف
وسماع كلام الخصمين وجرم عليه الرئوة والميل عن الحق والحكم بخلافه
ويجب الحكم بالبينة المدعى واليمين من المنكر والاقرار او اليمين
او النكول او علم الحاكم وفي الدم بالقتامة المدعى مع اللوث

60
والبينة من ادعى المنكر ولا يحل المال الحرام في الواقع لمن علم انه مبطل
ولا بد من البينة واليمين في دعوى من على ميت واربعة في الزنا ولا
بدن العدة ويجب الحكم في الدعوى المالية بشاهد ويمين وشهادة
النساء ولا بد من اربع او ثنتين ورجل او ثنتين ويمين ولا يجوز
لحلف والا حلفي الا بالله واسمائه الخاصة **كتاب** الشهادات
يجب على الشهادة كفاية واذا وهما عينيا ولو العامة وتصحح اليك الحق
عند القاضي ولو تغيرها بحيث لا يزيد الحق ولا ينقص ويحكم الرجوع
في الشهادة اذا كانت حقا ولا يجوز شهادة الزور واذا رجع الشاهد
بعد الحكم وجب ان يجرم بقدر ما تلف من المال لان يكون قايما بعينه
فيجوز له عاقبة ولا يجوز اقامة الشهادة على المعسر حتى ظلم الغريم
ولا يجوز للشهادتين الا بالعلم وان حصل بالخط ولحقن مع اسن التزوير
ولا يقبل من شهادة الفاسق ولا منهم كالتسكين والاجرة والخم ولا ولد
الزنا ولا لاعبة الزم والشرط ولا المغامر ولا المفتي ولا المستمع
ولا الفاذا في ولا السابل كفة ولا يجوز الشهادة على الحيف والربا

وخلاف السنة **كتاب** الحدود يجب فاقمها مع شرابها أو بحكم
 تعطيها أو بشرط في وجوبها البلوغ والعقل والاختيار وعدم الجهل
 والشبهة ولا يجوز اقامتها في ارض العدو ومنافرة بحكم **فصل**
 فان كرم يقطع الا القتل والرجم ويسقط بالنوبة قبل ان يؤخذ
 ولا يجوز الشفاعة في حد ولا الكفارة فيه ولا يجوز ان يصح الحد
 الا امام او نائبه الخاص او العام ولا يبدل على مملوك ولا يجوز ان يحد
 في الحرم الا في موضع **فصل** يجب الحد بالزنا عليه ما في رجم
 المحض بعد جلد مائة ان كان سحياً او الارجم بغير جلد ويجلد بغير
 ما ينزله ويجزى غير البالغ من الزنا اكره المرأة على الزنا وجب عليه القتل
 وان لم يكن محصناً ويسقط عنها ويقتل الحر في الزنا بعد الحد ثلثا
 والمملوك يجب عليه خمسون جلدة ورجم في الناسفة ولا يثبت الا
 باربعة شهود او اقرار اربع مرات والذي لم يكن ولم يدخل بجلده
 وينفى عنه في مصر آخر واذ ان في الذمي عبداً وجب قتله **فصل**
 يجب بالواطع مع عدم الايقاب حد الزنا الرأى ويقتل المفعول

يعقوب

على كماله وكذا الفاعل مع الايقاب وبشرط فيها البلوغ والعقل
 والاختيار وعلى غير البالغ النفر من قبل غلاما شهوة وجبان
 يضرب مائة سوط ولا يثبت مع عدم البينة الا بالاقرار اربع **فصل**
 يجب بالتحني حد الزنا مع عدم الاحصان والقتل مع وقتل في الرابعة
 مع عدم المرأة اذا اجامعها زوجها فاحتمل بكم احتملت وجب عليها
 الرجم وهو البكر ويجب على القواد حصة وسبعون سوطا وكذا القواد
 وينفيان من مصرهما **فصل** لا يجوز قذف مسلم ولا كافا في الغافق
 بمز قذف ويجب ان يضرب ثمانين جلدة ان نسب احد الى الزنا او
 نسب اباه او امه او نسبه الى اللواط فاعلا او مفعولا وفي الغرض
 النفر وكذا النجاء وكذا الصغير وحد الغذف الى من نسب الى الزنا
 او اللواط لا يجب الا ان يطالب صاحبه ويسقط بعفوه من اقره القذف
 وجب عليه وان كرم يقطع واذا انفاذا سقط وجب النفر ومنعفا
 عن حقه لم يجز الرجوع ومن قال لا خير اتمت بامك وجب تعزيمه ويجب
 قتل مرتبة نيتا او اماما ويجوز قتل الناصب مع الاثم **فصل** يجب

حظ من شرب الخمر أو البئذ أو الفقاع أو المسكر ولو قليلاً وقتل لم يحل
ذلك ولا حد على من جهل التحريم ويشترط البلوغ والعقل والاختيار
ويقطع بالتوبة وإذا جلد مرتين قتل في الثالث **فصل** يجب قطع من
سرق ربع دينار فضاعداً أو قيمة من حرز ويقطع من الهنيئ لا ضاع إلا ربع
ويترك الكف فان سرق ثانياً قطع رجله اليسرى والكعب ويترك
العقب ويجب الجسم والمداواة فان سرق ثالثاً قطع في البحر فان سرق
فيه قتل فان قطعت اليد اعطاهم بحرق عيونه ولا يثبت إلا بشاهد
أو اقرار مرتين من غير كراه ويجب أيضاً رد المال على مالكه والتوبة
ومن أخذ علفاً ثم يقطع بل يعزى ويقطع النباش إذا أخذ الكفن والملازمة
إذا فاض البئذ لا إذا أقر ويقطع بالتوبة القطع دون العزم ويشترط
العلم بالتحريم **فصل** الحارب ان قتل قتل وان قتل أخذ قتل وصلب
وان أخذ قطع يده ورجله من خلاف وان لم يفتل ولم يؤخذ فمخ
الارض وان تاب قبل ان يؤخذ فلا شيء عليه ومن أحرق دار قوم غريم
قيمتها أو قيمه ما فيها وقتل ومن دعا إلى بدعة قتل ويجب دفع الحارب

عن الثغر واللؤس لا غم للمال وان جاز **فصل** من ارتد عن فطرته
وجب قتله وان تاب لم يسقط وعنه لم يجب ان يشأب فان لم يبت
قتل ولا قتل على المرأة بل تجلس وتضرب ويضيق عليها ولا يحل قتل
الناس في الثغرة من سب نبياً قتل وكذا من ادعى نبوة **فصل** يجب تعزير
نالك البهيمه ان لم يبت وحدث زنا بعينه أو لاطمعت وتعزير
من استهنى يده حتى ينزل وقيل الساجر وضرب الفاسم اخراج من جلد
وتعزير كل من فعل محرماً **كتاب** الفصاحم يحرم القتل ظناً
والشك فيه والرضا به وكذا القرب بغير حق وكذا قتل الانسان نفسه
وكذا شرب المرأة الدواء لطح كحل ولا يجوز إلا أن يوي فأن لا ويجب
التوبة من القتل واقرار القاتل به وتسلم نفسه للفصاحم واقرار الولي
بالدية أو أكثر أو أقل والكفارة ويجب الفصاحم على القاتل عمداً والدية
على القاتل خطأ شبهة عمد وعلى العاقل في غيره ومن امر بالقتل
وجب جديته بموت وكذا من أسكه بالقتل فان كان المأسوم عبداً
الفصاحم على الولي ومن خلق القاتل من يد الولي وجب عليه الحضانة

فقتل

او الدية ولا قصاص في الدفاع ويشترط في ثبوت القصاص البلوغ
والعقل والاختيار ويجب الوصل الى اتصال الدية بما يمكن ويجب
القصاص على الكلد اذا قتل الابن دون العكر ويجب رد فاضل الدية
قبل القصاص اذا بقي من دية العاقلة شيء كما اذا قتل الرجل امرأة او
رجلا رجلا ونحو ذلك دون العكر ومن قتل مملوكا وجب عليه
الكفارة والتوبة والغفران والتصدق بمائة وكس مسنة ومن قتل
مملوكا غير مملوك عليه قيمته له الا ان يزيد عن دية الحر لا القصاص
الا ان يعاد ويجب للقصاص على المملوك اذا قتل الحر لا العكر ولا
قصاص في قتل المسلم الذي لا يبرح الاعتقاد ورج فاضل الدية ولا
يجوز القصاص بعد العفو او الصلح والرضا بالدية ولا يجوز في
القصاص العذاب والتكيل بل يقتل بالسيف ويجب القصاص على
على شاهد الزور اذا قتل شهادة فان تعددوا وجب رد باقي
الدية ولا يجوز القصاص في عظم **فصل** في القتل لا حر او
مع شرط وبالبينة وبالشهادة ثمين مينا وخمسة وعشرين في الخطأ

مع الموت فيجب على المغتال القصاص في العمد والدية في الخطأ الا ان يقيم
المدمر عليه خمسين قسامة في العمد ونصفها في الخطأ ولا يقبل اقرار العكد
على الموتى ولا اقرار الجاني على العاقلة **فصل** ثبت القصاص بين الرجل
والمرأة في الاعطاء والحركات حتى تبلغ ثلث الدية فيجب الفاضل وكذا لما
يبقى للجاني من قيمته ويجب القصاص في الاعطاء والحراج عمدا الا ان يعفو
او يصالح او يرضى بالدية ولا يجوز للقصاص في كسر اليد او ابروت ولا
من القبي اذا ثبت برح الدية ولا يجوز في الجائفة والمنقلة والماتوة
ويجب القصاص في غير الاعور اذا قلع عين انسان صحيح ويرد عليه نصف
الدية والعكر يجب القصاص في احدى عينيه مع نصف الدية لافهما
ويجب القصاص في الطرف على شاهد الزور فان بقي دية وجب ردّها
كتاب الايات الواجب في دية الحر المسلم الذكر اذا قتل خطأ
مايز من الابل او مائتا بقر او الف شاة او الف دينار او عشرة آلاف
درهم او ما يناهله والواجب في دية المرأة النصف من ذلك ومن قتل
في الاشهر الحرم وجب عليه دية وثلاث وصوم شهرين من اشهر الحرم

والواجب في دية قتل المملوك قيمة الا ان تزيد عن دية الحر فلا يجب الزيادة والمملوك الفاني يجب على مولاه دفعه الى الولي يستخذه او يبيعه او يقتله او دفع قيمته فان اعتقر صح ووجب على مولاه دفع الدية والواجب في دية الذمي ثمان مائة درهم فان اعاد الفاني فدية المسلم وكذا ولد الزنا وفي دية جنين الذمية عشرة قيمتها وكذا جنين البهيمة وفي دية الخنثى المشكل نصف الذمية وفي دية الخنثى غير المشكل دينار او العلفه اربعون والمضغة تسون والعظم ثمان واذا شتم غايه واذا وجبه الروح فدية ثمانه ودية قتل الناصب غير ذنوب الامام شاه واشاء غير نقص **فصل** يجب ضمان الدية بمباشرة كجناية مع الانفراد والشركة واذا عرق طفل فشره اثنان على ثلثه انهم عرقوه وشهد الثلاثة على الاثنين وجب ثلث انما الدية على الاثنين وخان على الثلاثة ومن حفر بئر في طريق او غير ذلك وجب عليه ضمان ما يقع فيها ومن وضع شيئا في الطريق يضر به وجب ضمان ما يهلك بسببه وكذا نابر الاسباب مع المنزلة **فصل**

كل عضو في الجسد اثنان يجب فيها الدية وفي احدها نصف الدية الا الشفتين والاشنين ففي الشفة السفلى اربعة آلاف درهم وفي العليا اربعة آلاف لان السفلى تمسك الماء وشهها الخفية اليسرى لانها محل المني وفي كسر القلب الذمية وفي جنين الامة قبل الوضع نصف عشرة قيمتها وبعد عشرة اقطر اس الميت مائة دينار يتصدق بها وفي الجراحات بجنايتها وفي غير الاعور الدية وفي شعر المرأة ان بنت والا فالدية وفي ازالة البكارة بغير حق مهرها وفي عضو الاصل ثلث دية وكذا لسان الاخرى وذكر الخصى والنياب وفي كل فتولك الدية وفي ذكر القبي الدية وكذا ذكر العنين وفي سن القبي الاخرى الفضا وفي اللحية الدية فان بنت فثلث وفي شعر الرأس الدية اذ المبيت وفي الاسنان الدية وتعلم على ثمانية وعشرين سنة عشر في المواخير في كل واحد خمسة وعشرون ديناراً واثنان عشر في المفاديم في كل واحد خمسون ديناراً وفي اصابع اليدين الدية وكذا اصابع الرجلين واعطاء الرجل والمرأة

9. 7. 11

بسم الله الرحمن الرحيم
 بعد الحمد والصلوة على سيدنا ونبينا محمد وآله من أهل العبادات في هذا الزمان
 في الأيمان عن الكلام الذي جرى بيني وبينهم ليقيم في المكان على مشرفة افضل
 الصلوة والحمل السليم في الحديثين الواردين في الزمان البشري والوصف اذا انقل
 كل منهم من دار الدنيا الى دار البقاء في بيت الارض سور ثلث ايام ثم ترفع
 روحه ولحمه وعظامه الى السماء بان قد تفتت النار وخفت الاضياء
 الاثمة الابار صلوات الله عليهم صلوة مثالية سنوية تنزل الى الليل والنهار
 فبين في ذلك لهم بعض الانبياء والاوصياء ثم قد وجدوا ابدانهم و
 اجسامهم واحدا هم وعظامهم في الارضين بعد حين وسين في ذلك
 لهم اجمع بين الاحاديث الواردة عنهم في وجودهم في الارض والحديثين الوارد
 رفعتهم الى السماء فان قالوا لا يجدهم اذا ذور العقول في الارض
 في الايمان وان رفعتهم الى السماء فانما كان لمصلحة اقتضتها حكمهم ثم انهم بعد
 ذلك رجعو الى الارض بقوا بهما لورودا جارا بابر الشد واما وافحة
 الاله لالاته ذلك فمنها ما رواه الشيخ جعفر بن محمد بن قولويه في
 كماله والشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في نهجيه كل منهما روايا بسند
 متصل الى الصادق جعفر بن محمد عن الفضل بن عمر الجعفي قال دخلت
 على ابي عبد الله ثم قلت يا بن رسول الله اني مشتاق الى العز فقال عليه السلام

انا

وما شئت اليه قلت جعلت فداك اني احب اليك اذن ولا اله الا انت
 الى طالبه فقال في كل نوع افضل من غيره يا فضل قلت يا بن رسول الله
 الاله تعرف ذلك فقال يا فضل اذا اردت بارادة ابد المومنين علم
 انك زائر عظام ادم وبدن نوح وجسم علي بن ابي طالب قلت يا مولاي
 لانه ادم هبط بسند في مطلع الشمس وزعموا ان عظامه في بيت الله
 احرام فكيف صار في الكوفة فقال لانه الله ثم اوحى الى انبيائه نوح ثم
 في السفينة لانه بطون في البيت اسبوعا فطاف كما اوحى الله اليه ثم نزل
 في الماء الى ركبية واستخرج ما في عظام ادم فحمله فوق السفينة فحرق
 طافت ثاثة الله تعالى فطوف ثم ورد الى باب الكوفة في وسط سجدة
 فيها قال الله تعالى للارض ابعري ما لك فبلغت ما في سجد الكوفة كما ان الله
 منه ويقر في مجمع الذين كانوا مع نوح في السفينة فاخذ نوح الطابور وقسمه
 في القبر وهو قطعة من جبل الذي كلم الله عليه موسى تكليما وقدس عليه موسى
 فحدثوا ان محمد بن علي بن خديجة جديا وجعله النبي في مسكنه
 معصيا فوالله ما سكن فيه بعد ابيه الطاهر بن ادم ونوح الا كرم من المومنين
 فاداروا في جاني العز من الخيف فرب عظام ادم وبدن نوح وجسم علي
 بن ابي طالب في واحد من جوامع في مقامه ومنها ما رواه محمد بن علي
 بن ابي بصير في اكثر مصنفاته بسند متصل الى ابي الحسن الرضا عنه قال قال محمد بن جعفر

القمري في سنة من اسر السيل فادرسه ثم الى مواسم الحج اخرج عظام يوسف من مصر
 قبل ان يخرج الى الارض المقدسة بالثامن وروعه ثم طلع القمر عند ذلك قال
 موسي ثم عرف قبره فقبل له ههنا عجوزا تعرف قبره فبعث اليها موسي فاني
 بها واذ ابر مقتدا عيا فقال لها تعرفين قبر يوسف موضع ههنا قالت نعم
 فقال لها اخبري فقال لا اخبرك به خسر فطعن في ضلالي اربعاً فطلق في رحلي
 فقبض على بصري ودفني في مشافي وخبطني فعدت في اجنحة فكبيرة موسي فادرسه
 ثم باموس اعطها ما سالت فانك تعطين علي عطاؤك فاعطاها ما سالت فبنته
 على قبر يوسف فخرج موسي من مشاط السيل في صندوق من مرمر فلما اخرجهم
 طلع القمر وحمله الى الشام فنه ذلك بحمل اهل الكتاب منوهم الى الشام و
 منها **سار** وابنه في الخيل وعضوا لا جناح له فمضى الى ابي الحسن عليه السلام
 موسي الرضا ثم رواه عن ابيه عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 اني سالت الله ثم قبلك خمس فضائل فاعطاها ما اولها فاكبر اول من خلق
 الارض فانفضى الزمان عن راسه وانت مع فاعطاها في الحديث تمامه في قيامه
 ومنها **سار** رواية الشيخ ابى جعفر محمد بن الحسن الطوسي في الامامية بسند متصل
 الى ابراهيم بن نوح وكان من الامامية قال لما امر في المنوك كل ينش قبر الحسين
 وحرثه وارسال الماء منه رايته باوية جديدة وعليها بدن الحسين ثم قال ابراهيم
 قالما دونت من القبر الشريف فسميت راعية المستمنه فركت الباقية على
 حالها وبدن الحسين على تلك الباقية وادرسه بطريق الزيات عليه واطلقه الملاء

وادرسه بالبقع لخرت القبر الشريف فلم تقطع القوس عنه ولما وصلنا الى قبر
 القبر الشريف جعت عنه فلما رجعت الى المنوك كل ما فعلته عمره واما ظهر لي منه
 المعجزة عند القبر الشريف فازدادت مشقوته واختل فكره وعدم رايه ومنه
 رواية الفطيل الذي اوردني في الرحلة قال حدثنا الحسن بن محبوب عن علي بن فضال
 قال حدثنا سعد الجلاب عن الصادق قال قال الحسين قال لا حاجة به قبل ان يقبل
 بعرجته كبريائه جبر رسول الله صلى الله عليه وآله في سباق الى العراق وادرسه
 ارضه في عودا وقد بلغ النيسور وادرساهم فيها ما لقوا انك تشهد بها
 وتشهد معك جماعة من اصحابك لا يجرونك فيهم مسر احد يدركونهم عليهم رداء
 رسول الله والحديث المذكور في الرسالة المشددة ثم قال ثم راكوب اول من
 نشق عنه الارض فخرج في حية نوافي خربة امير المؤمنين ثم وقيام فامتناع في
 منها **سار** رواية بصفي الكلب المذكور عن محمد بن الحسن الصفار عن الحسن
 بن فضال عن عبد الله بن علي بن حسن عن عبد الرحمن بن كزيع عن ابي عبد الله
 قال لم يعباهم الا عجل الفرائد يرد صفي كان في طريقه جبل اذا نزل على جبل قد
 انشق وخرج منه بانه مبيض فسلطت على فصيل امير المؤمنين في هذا الذكر
 ظهره كاسته قال هذا هو شعير نون وهو من ابياداه ثم التجر في قوم الى هذا
 الجبل خوف الفيل فخرج ومنه **سار** رواية في الكلب المذكور عن محمد بن
 الحسن الصفار عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن علي بن حسن عن عبد الله بن
 ابي كزيع عن ابي عبد الله بسند متصل الى ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 ابراهيم وادرساه مرة انت اليه وسلمت عليه فقال لها اهل وقرى باقية من قبضته

وانهم في قبورهم في الارض من هذا اول دليل على ما نحن بصدده واما الروايات
الذاتية على رفعتهم فالاولى منهما ما رواه جعفر بن محمد بن قزوين في كتابه ورواه
الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في تهذيبه وكل منهما رواه بسند متصل الى
ابي عبد الله انه قال ما من نبأ او وصية من اهل البيت اذا انتقل من الدنيا لم يبق في الارض اكثر
من ثلثة ايام من رفع روحه والحمد وعظمة السماء وانما توفى مواضع قبورهم
ويبلغهم السلام من بعيد فيسمعون في مواضع انارهم من قريب واما الثانية
فرواية الشيخ ليقم في باب بسند متصل الى ابي عبد الله انه قال لا يموت احد
من اولادنا في الارض اكثر من اربعين يوما فهذا انما هو خلق الله في كسبه
في الارض مما ليقم مخالفان للاخبار الاولى فالجمع بينهما وبين الاخبار الاولى
شئين وذلك لانهم يحملها على انهم رفعتهم الى السماء انما كان اصلهم ارضيها
الحكمة وذلك لا يمنع من رجوعهم الى الارض وبقائهم فيها يوجب ذلك الروايات
المتقدمة الدالة على وجودهم في الارض اولم تحملها على ضرر من التفتت خوفا
من نبي العباس وبنو امية من انهم يفتشوا قبورهم ولا يتخفوا بانوارهم كما
نعم داود العباس بن جعفر بن محمد وما فعله المنوكل بقبر الحسين ثم بدل على ذلك
دفع على ابي بكر او قد وردت في ذلك روايات فمنها ما رواه
الشيخ الاجل قطب الدين الرازي في كتابه الخراج المذكور بسند متصل الى ابي الحسن
علي بن ابي طالب انه قال الحسين ع انا اذ امت فاحملني الى الغر من تحت الكوفة
واحملوا خسر من ربي والملائكة يحملون اوله وامره فانه لم يدفنه هناك وبعضها

واثره مما يعلمه من فعل بنو امية بعد قال وتقر البقية بخفايا الى الله جل عليه الامام
جعفر بن محمد الصادق ع لعلهم يروا اهل الضلال ومنها ما رواه جعفر
ابن محمد بن قزوين في كتابه بسند متصل الى الحسين بن ابي حمزة انه قال قلت
للحسين ع يا بن رسول الله اين دفنتم امير المؤمنين ع فقال ع خرجنا به ليلا وحضر
مرزبان على مسجد الاشعث وايقنا به ظهر الكوفة فاحبته الغر فدفناه هناك
ومنها ما رواه الشيخ المفيد ع في ارشاده بسند متصل الى ابي عبد الله ع
رجاله قال قيل للحسين ع يا بن رسول الله اين دفنتم امير المؤمنين ع فقال
خرجنا به ليلا على مسجد الاشعث وحضر وصلنا به الى الظهر بحسب الغر فدفناه هناك
ومنها ما رواه الشيخ المفيد ع في ارشاده بسند متصل الى محمد بن علي الباقر ع
انه سئل اين دفن امير المؤمنين ع بن ابي طالب فقال ع دفن بنا حبة الغر من قبل
ومنها ما رواه الشيخ ليقم في ارشاده قال سئل بعض الشيعة عن الحسين ع
بعد دفنها امها امير المؤمنين ع وقال يا سيد ابن دفتما عليا ع فاني احب ان
اعان من مائة مرة ما عانينا فقالا له الموضع الذي دفناه فيه قد غفر الله له ووصيته
بذلك لنا ومنها ما رواه السيد بن طاروس ع في حقه بسند متصل الى
الصادق ع انه لما امير المؤمنين ع بن ابي طالب ع امر ابنه الحسن ع لم يخف له اربعة قبي
في اربعة مواضع في المسجد وفي الرحبة وفي الغر وفي دار جعفر بن زبير واما الروايات
الذاتية فامر الله تعالى احد من اعدائهم موضع قبره ثم قال والسيد الموصي لذلك
انه قد تحقق وعلم ما جاز الامر لمؤمنين من المؤمنين العظماء المؤمنين للتحمل والعدوة
العظيمة والبعضاء ولهم الحق مرود ذلك من حيث قتل عثمان ووثقه اهل رصفين الذين

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليه وسلم
الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان علم بالقلم علم بالانجيل وما لم يعلم وفكره على كل بر قدیم وحدث وعلمنا من تاويل الاحاديث والصلوة على اولى الحجي ومطابيح الدجى وجميع الله على اهل الدنيا والاخرة والاولى وبعد فلما كان عادة العلماء رضه قدما واحدا شابا من الشرح امثله يلقى الروايات خلفا عن سلف يدب يد حفظ الاستفاضه وحرصا على صيانة ما يقع من الثواب وقد جبر الله وحده الطبقة في ان منه ثلثة عصر شيخ الطائفة والشهيد خواجه هم الله عن الاسلام واهله خير الخراج بان العلم بمطابقه ما في الكتب للمحمد بن الثلثة دفع الله درجاتهم اجمالا لما نقلوا عنه كالعلم فان بعد اقرب الى الطوس من الحجاز وقد اخرج للسيد السند الحسين السبب اللبيب الاريب الذي الذي الذي من اخلاق واحضر الاخوان احسن العيان والبيان العالم العالم والفاضل الكامل في سبب السجادة زين العابدين وروى فداءه صلى الله عليه وعلى آله ولذ الطيبين الطاهرين لم يرو عن كتاب الواسائل للمحمد الماهر الطاهر محمد بن الحسن العاملي بحق ووايتيه عن والدي صالح بن محمد بن زين العابدين بن الموسوي العاملي وشيخنا الطاهر الشيخ سليمان بن معترف العاملي عن جدى محمد بن زين العابدين المذكور عن مصنفه دفع الله درجاته و...

تم

اعلم واعلم اعلم اعلى سند يروى به كتاب الواسائل عن مصنفه في يومنا هذا
رضوان الله عليهم خاتمة السبب الاربعة وغيرها باسناد المتصلة بهم شكر الله عليهم
الى اهل البيت عليهم افضل الصلوة والسلام وكتب بيده اجمالية الفانية
العبد المسكين محمد بن محمد بن صالح بن محمد بن زين العابدين بن ابراهيم الموسوي
العاملي بسبع عشرة خطه في حجب المحب من سنة ثمان واربعين ومان
في الفضة الحرة على مشرفها السلام ورجائي منه
تم بشر كن في الله عالمي في وقت سلطان الابرار

ولا قوة الا بالله

سنة العبد محمد بن زين العابدين
الموسوي بن محمد بن صالح بن محمد بن زين العابدين بن ابراهيم الموسوي العاملي

الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان علم بالقلم علم بالانجيل وما لم يعلم وفكره على كل بر قدیم وحدث وعلمنا من تاويل الاحاديث والصلوة على اولى الحجي ومطابيح الدجى وجميع الله على اهل الدنيا والاخرة والاولى وبعد فلما كان عادة العلماء رضه قدما واحدا شابا من الشرح امثله يلقى الروايات خلفا عن سلف يدب يد حفظ الاستفاضه وحرصا على صيانة ما يقع من الثواب وقد جبر الله وحده الطبقة في ان منه ثلثة عصر شيخ الطائفة والشهيد خواجه هم الله عن الاسلام واهله خير الخراج بان العلم بمطابقه ما في الكتب للمحمد بن الثلثة دفع الله درجاتهم اجمالا لما نقلوا عنه كالعلم فان بعد اقرب الى الطوس من الحجاز وقد اخرج للسيد السند الحسين السبب اللبيب الاريب الذي الذي الذي من اخلاق واحضر الاخوان احسن العيان والبيان العالم العالم والفاضل الكامل في سبب السجادة زين العابدين وروى فداءه صلى الله عليه وعلى آله ولذ الطيبين الطاهرين لم يرو عن كتاب الواسائل للمحمد الماهر الطاهر محمد بن الحسن العاملي بحق ووايتيه عن والدي صالح بن محمد بن زين العابدين بن الموسوي العاملي وشيخنا الطاهر الشيخ سليمان بن معترف العاملي عن جدى محمد بن زين العابدين المذكور عن مصنفه دفع الله درجاته و...



62
1.2.9

